موقف مصر من قضايا التحرر وحركات الاستقلال في الخليج والجزيرة العربية ١٩٥٧- ١٩٦٧

أ.م.د. كهلان كاظم حلمي القيسي

م. م. عماد كريم عباس الراوي

Abstract

Explained Egypt situation from liberation cases and independence movements at Arab Gulf and Arab island then the first subject had took Egypt situation from Oman case at 1957 and the media supporting, political, and military which Egypt offered it to Oman revolutionaries in their fighting against the British colonization, but the second subject had took Egypt situation from Yemen revolution at 1962 which destroyed in front rule at Yemen and what had showed this situation from tensions in the relation between Egypt and Saudi Arabia by cause the last fears from arrives the relation help to Arab gulf and Arab island, but the third subject had took Egypt situation from the case of occupation Yemen south and the political supporting and military which Egypt offered it to Oman revolutionaries.

المقدمة

احدثت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انقلاباً جذرياً في السياسة المصرية، فقد اخذت الحكومة المصرية وعلى رأسها جمال عبد الناصر (١٩٥٤- ١٩٧٠) تدعم جميع الحركات التحررية في الوطن العربي عموما، والمشرق العربي خصوصا لا سيما منطقة الخليج والجزيرة العربية. اذ سعت الحكومة المصرية من وراء هذا الدعم الى نشر الافكار التقدمية والقومية بين شعوب تلك المنطقة الحيوية ذات الموقع الستراتيجي المهم والامكانيات الاقتصادية الهائلة لتصل في النهايةى الى القضاء على الانظمة الملكية في تلك المنطقة والتي كانت معروفة بموالاتها للدول الغربية الامر الذي افرز صراعات سياسية حادة بين مصر والمملكة العربية السعودية. فقد شدتنا تلك التجاذبات وما افرزته من صراعات سياسية الى دراسة موقف مصر من قضايا التحرر وحركات الاستقلال في تلك المنطقة للفترة ١٩٥٧- ١٩٦٧.

القضية العمانية ١٩٥٧

اعترفت بريطانيا باستقلال إمامة عُمان "عُمان الداخل" منذ عام ١٩٢٠ بعد إن مثلت سلطان مسقط في توقيع اتفاقية "السيب"، التي نصت على إن يتمتع جميع أهل عُمان بالأمن والحرية في مدن الساحل وترفع جميع القيود المفروضة على كل من يدخل إلى مسقط ومطرح وباقي المدن الساحلية، على أن تتعهد إمامة عُمان بعدم مهاجمة مسقط، والمدن الساحلية الأخرى[١]، بيد أن اكتشاف البترول في إمامة عمان أوجد لبريطانيا مبررًا لاحتلالها، ففي عام ١٩٥٣ أملت شركة بريطانية تابعة لشركة نفط العراق على سلطان مسقط اتفاقًا منحها حق التنقيب عن البترول ليس في الأراضي الواقعة تحت نفوذه فقط، بل تعدت ذلك إلى الأراضي التابعة لإمامة عُمان، وقد شرعت الشركة في إعداد جيش تعهدت بتدريبه وتسليحه والإنفاق عليه وجعلته شكليًا تابعًا لسلطان مسقط، وفعليًا تحت قيادة بريطانية وزجت به عام ١٩٥٤ إلى شرق منطقة مسقط في المناطق القريبة من ميدان العمليات في عُمان للاستيلاء على المناطق النفطية منها[٢]، الأمر الذي دفع غالب بن علي إمام عمان إلى مطالبة الجامعة العربية بالاعتراف بإمامة عمان دولة عربية مستقلة وقبولها عضوًا في الجامعة العربية[٣].

درست اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية طلب إمام عمان، وأوصت بانتظار نتيجة الدراسات التي ستقوم بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

لأوضاع إمامة عُمان، فوافق مجلس الجامعة العربية المنعقد في الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩٥٤ على توصية اللجنة السياسية[٤]، وفي الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩٥٥ أصدر مجلس الجامعة العربية قرارًا أخر بالموافقة على قرار لجنة السياسة التي أوصت بتأجيل موضوع انضمام عمان إلى جامعة الدول العربية إلى اجتماع قادم استكمالاً لعناصره[٥]، كما أصدر المجلس في الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٥ قرارًا بالموافقة على ما أقرته اللجنة السياسية التي دعت الدول التي لم تبد رأيها في موضوع انضمام عُمان إلى الجامعة العربية أن تعرض رأيها في مجلس جامعة الدول العربية في دورته القادمة لكي يتخذ قرارًا بضم عمان إلى الجامعة العربية[٦].

استغل إمام عمان الوفاق المصري- السعودي ضد بريطانيا في طلبه بانضمام عمان إلى الجامعة العربية بيد أنّ بريطانيا لم تتأن في ردها[٧]، فقد احتلت "نزوى" عاصمة إمامة عمان في الخامس عشر من كانون الأول عام ١٩٥٥ منتهكة استقلال وسيادة عمان التي نصت عليها معاهدة "السيب" عام ١٩٢٠ فانسحب الإمام بقواته إلى المناطق الجبلية، لتكون مركزًا للعمليات الموجهة ضد القوات البريطانية المحتلة، وقد استعملت بريطانيا في هجومها على عمان جميع أنواع الأسلحة الحديثة فقد كتبت صحيفة نيويورك تايمز قائلة:«ان القوات البريطانية أخذت تتقدم داخل عُمان، وان الطائرات البريطانية نقلت العديد من السيارات المصفحة من عدن إلى ميدان العمليات الحربية بعمان»[٨] سعيًا منها لكسب معركة البترول التي خاضتها بحجة مساعدة سلطان عمان إلا أن الشعب العماني هَبَّ بقيادة الإمام غالب لمقاتلة الاستعمار البريطاني، فاندلعت العمليات الحربية ضد القوات البريطانية منذ عام ١٩٥٥ مكبدة إياها خسائر مادية وبشرية فادحة[٩]، في الوقت الذي شكل فيه طالب بن علي شقيق الإمام مكتب إمامة عمان في القاهرة سعيًا منه لتقديم العون والمساعدة إلى الثوار العمانيين في الداخل وإيصال صوت الثورة إلى العالم الخارجي[١٠]، لاسيما بعد أن أخفت الدعاية البريطانية بعد عام ١٩٥٥ أهداف هذه الحملة ووصفتها بأنها مسألة داخلية بحتة وفرضت طوقًا على عمان لمنع تسرب أنباء العمليات الوحشية التي تمارسها القوات البريطانية هناك وسعيًا منها بعدم اطلاع الرأي العام العالمي على قضية عمان، بيد أن الصحف والإذاعات المصرية تمكنت من كسر هذا الطوق، فقد نقلت وقائع جميع المعارك التي دارت

بين الثوار العمانيين وقوات الاستعمار البريطاني فكان لها الأثر الفاعل في تأجيج الرأي العام على الصعيدين العربي والعالمي[١١].

قرَّرت الجامعة العربية في اجتماعها المنعقد في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٥٦ تشكيل بعثة ثلاثية تمثل الجامعة العربية للإحاطة بأحوال منطقة عمان بعد العمليات الحربية البشعة التي قامت بها القوات البريطانية هناك، فكتبت إلى سعيد بن تيمور سلطان مسقط تطلب منه تيسير مهمة هذه البعثة، بيد أنه لم يرد على ذلك تنفيذ لأوامر الحكومة البريطانية التي أرادت أن تبقى القضية العمانية بعيدة عن الرأي العام العربي والعالمي[١٢]، في الوقت الذي قامت فيه الحكومة المصرية بتقديم الدعم والمساعدة للثوار العمانيين للصمود بوجه الآلية العسكرية البريطانية فاستقبلت العديد من أبناء الشعب العماني وقامت بتدريبهم في معسكرات خاصة على جميع أنواع الأسلحة الحديثة التي جهزت بها الثورة العمانية وأمدتها بكافة الإمكانيات العسكرية والمادية والسياسية فضلاً عن أنها فتحت الكثير من المكاتب الإعلامية الناطقة باسم الثورة العمانية في القاهرة لاعطاء الرأي العام صورة واضحة عما يدور في عمان بين الثوار والقوات البريطانية[١٣].

ساندت الجامعة العربية القضية العمانية بكل ما لديها من إمكانيات سياسية، إذ أصدر مجلس الجامعة العربية المنعقد في الثاني والعشرين من أيلول عام ١٩٥٦ قرارًا بالموافقة على قرار اللجنة السياسية التي أوصت الدول الأعضاء بمواصلة مساعيها حتى تسترد إمامة عمان حقوقها وأن توجه مندوبيها لدى الأُمم المتحدة في الإشارة لهذه القضية أمام الجمعية العامة في دورتها المقبلة[١٤] ونتيجة للدعم المصري للثوار العمانيين بالأسلحة والعتاد، والدعم السياسي الذي قدمته الجامعة العربية تمكن الثوار العمانيين من تفجير ثورة في الثامن عشر من تموز عام ١٩٥٧، استعادوا فيها عاصمتهم نزوى وفرضوا سيطرتهم على الكثير من مقاطعات ومدن الجبل الأخضر[١٥]، وقد عجزت القوات البريطانية عن استرجاع هذه المدن والمقاطعات لولا التعزيزات العسكرية التي وصلت إليها من قواعدها في "كينيا" وبعض قواعدها الاستعمارية الأخرى[١٦]، واستخدامها للطائرات التي تمكنت عن طريقها استرجاع العديد من المدن التي استعصت على القوات البرية فقصفت في يوم الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٥٧ مدينة نزوى مما اضطر الإمام إلى سحب

قواته إلى الجبل الأخضر في الثاني عشر من آب من العام نفسه ليواصل عملياته ضد القوات البريطانية[١٧].

أدت الأعمال الوحشية التي ارتكبتها القوات البريطانية في عُمان إلى هجرة عدد كبير من أبناء الشعب العماني إلى الدول العربية المجاورة بعد أن فقدوا مساكنهم ومزارعهم فوصل عددهم في بلدان وإمارات الخليج العربي إلى أكثر من تسعين ألف مهاجر فضلاً عن أعداد أخرى هاجرت إلى بلدان أفريقيا الشرقية[١٨]، ونتيجة لهذه الأعمال العدوانية فقد أصدر مجلس الجامعة العربية المنعقد في الثاني عشر من آب عام ١٩٥٧ قرارًا بالموافقة على ما أوصت به اللجنة السياسة التي أدانت التدخل البريطاني المسلح في عُمان واعتبرته اعتداءً صارخًا على استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، ودعت الدول الأعضاء في الجامعة العربية إلى القيام بعمل جماعي مشترك وذلك بطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في القضية العمانية ووقف التدخل البريطاني في عُمان، كما دعت الدول الأعضاء في الجامعة إلى بذل المساعي العاجلة في الأمم المتحدة لتأييد عمان في قضيتها[١٩].

وعلى أثر استمرار العدوان واشتداده عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعًا له في أيلول عام ١٩٥٩، وأصدر قرارًا بالموافقة على توجيه اللجنة السياسية التي دعت جميع الدول الأعضاء إلى تقديم المعونات لامامة عمان، ومواصلتها التعريف بقضية عمان في الميدانين الداخلي والدولي، كما دعت الدول العربية الأعضاء في الجامعة والتي تربطها علاقات دبلوماسية مع بريطانيا إلى بذل المساعي لحسم هذا النزاع وأن تقوم الوفود العربية لدى الأمم المتحدة في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة بإثارة القضية في الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود في اللجنة السياسية التابعة للأُمم المتحدة[٢٠]، وقد استدعت الحكومة البريطانية وحدتين من القوات العسكرية التابعة للأسطول البريطاني في "الملايو"، فوصلت الوحدة الأولى في تشرين الثاني عام ١٩٥٨، والثانية في كانون الثاني عام ١٩٥٩ نتيجة لاستمرار المقاومة التي يقوم بها الثوار العمانيين والتي كبدتهم خسائر فادحة بالأرواح والمعدات[٢١]، فضلاً عن ان هذه المقاومة قد حرمت الشركات البريطانية من استثمار البترول الذي تم اكتشافه من قبل[٢٢]، وقد قدَّمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرتها الخاصة بالقضية العمانية إلى اللجنة السياسية وإحاطتها علمًا بما قدَّمته

الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من مساعدات للثوار العمانيين مما دفعها إلى دعوة الدول الأعضاء التي لم تدفع نصيبها في المعونة المقررة للثوار العمانيين إلى أدائها، وأن توصي هذه الدول مندوبيها لدى الأمم المتحدة بطلب إدراج القضية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأُمم المتحدة، كما أوصتهم ببذل المساعي لدى بريطانيا لحسم النزاع وإرجاع حقوق العمانيين، ومضاعفة الجهود من قبل أجهزة الإعلام العربية للتعريف بقضية عمان وعدالتها وشرح جوانبها، وقد وافق مجلس الجامعة العربية المنعقد في التاسع من نيسان عام ١٩٦٠ على التوصية التي أبدتها اللجنة السياسية[٢٣].

وافق مجلس الجامعة العربية المنعقد في السابع من أيلول عام ١٩٦٠ على ما أوصت به اللجنة السياسية، بأن يترك للوفود العربية لدى الأُمم المتحدة عند تنفيذ مجلس قرار الجامعة العربية الخاص بتقديم قضية عُمان إلى الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأُمم المتحدة بعد الرجوع إلى حكومتها للتصرف في الأمر بما توحي إليه المصلحة والظروف السائدة، وبناءً على ذلك تقدَّمت وفود الدول العربية في الأُمم المتحدة قبل الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأُمم المتحدة بطلب إدراج قضية عُمان في جدول أعمال الجمعية العامة وحصلت الموافقة على ذلك في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٦٠ وأوصت الجمعية العامة بإحالة القضية العمانية إلى اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأُمم المتحدة[٢٤].

توالت الاحتجاجات العمانية على الاعتداءات البريطانية ضدهم، فقد بعث إمام عُمان ببرقية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية احتجَّ فيها على اعتزام بريطانيا نقل قواعدها الحربية من عدن إلى "جزيرة مصيره" ،التي هي حق من حقوق إمامة عمان واعتبر ذلك اعتداءً جديدًا على إمامة عمان[٢٥]، وسعيًا من الحكومة البريطانية لتمييع القضية العمانية فقد أعربت عن طريق مبعوثها عن رغبتها في مفاوضات مع قادة الثورة العمانية[٢٦] فجرى أول اتصال بين الإمام غالب بن علي وبين بريطانيا عن طريق مندوب أرسلته الأخيرة في تموز عام ١٩٥٩، والذي أعرب بدوره عن رغبته دخول بريطانيا في مفاوضات مع الثوار العمانيين شريطة أن يوقف هؤلاء الثوار عملياتهم ضد القوات البريطانية، بيد أن هذا الشرط لقي رفضًا قاطعًا من الإمام غالب بن علي، مما

أجبر بريطانيا على التراجع عن شرطها في المفاوضات التي استأنفت عام ١٩٦٠ وأجبرت الحكومة البريطانية في تلك المفاوضات على معرفة طلبات الإمام غالب بن علي[٢٧].

طالب الإمام غالب بن علي الحكومة البريطانية بعودة الأحوال إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء، والاعتراف بسيادة عُمان واستقلالها وجلاء قواتهم عن الأراضي العُمانية وتقديمهم تعويضات ما أتلفته الحرب وإطلاق سراح المسجونين السياسيين[٢٨]، فعقد الجانبان اجتماعًا ببيروت في شهر تموز عام ١٩٦٠، بيد أن تمسك الجانب العُماني بضرورة اعتراف بريطانيا باستقلال عمان كأساس لبدء المفاوضات قد أدى إلى فشل تلك المفاوضات[٢٩]، واستأنفت المفاوضات مرات عدة آخرها الاجتماع الذي عقد في بلدة شتورا بلبنان في شباط عام١٩٦١، والذي انتهى دون التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بسبب تمسك بريطانيا بسياسة العدوان وعدم الاعتراف باستقلال عمان وسيادتها[٣٠].

اتجهت عمان إلى الأُمم المتحدة لإيجاد حل مناسب لقضيتها التي نوقشت في الدورة السادسة عشر للجمعية العامة للأُمم المتحدة عام ١٩٦١،و حضر الوفد العُماني برئاسة سليمان بن حمير أمير الجبل الأخضر وعضويه طالب بن علي شقيق إمام عمان[٣١]، وقد تقدمت وفود الدول العربية لدى الأُمم المتحدة إلى رئيس مجلس اللجنة السياسية الخاصة بكتاب في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦١ تطلب فيه السماح للوفد العماني لحضور مناقشات القضية، ولمندوبه بإلقاء كلمة في اللجنة السياسية يعرض فيها وجهة نظر بلاده[٣٢]، فعارض المندوب البريطاني هذا الطلب يؤيده في ذلك المندوب الاسترالي، فجاء الرد العربي من قبل مندوب الجمهورية العربية المتحدة محمود رياض الذي فند أقوال المندوب البريطاني وأكد ضرورة السماح للوفد العماني حضور المناقشات وإلقاء كلمته ،فأيده في ذلك مندوبو الدول العربية، ومندوبو الدول الاشتراكية العشر فضلاً عن عدد من الدول الأفريقية والآسيوية، الأمر الذي دفع اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة إلى إصدار قرار الموافقة على الاستماع للوفد العماني فكان هذا القرار الهزيمة الأولى في سلسلة هزائم الاستعمار البريطاني[٣٣].

وقفت الجمهورية العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية التي دافعت عن استقلال عُمان وسيادتها، فقد ندد مندوبها لدى الأُمم المتحدة صبري الخولي

بالمزاعم البريطانية واستنكر الفضائح الوحشية التي يرتكبها الاستعمار البريطاني في إمامة عمان وطالب بجلاء الجيوش البريطانية عن عُمان ومنحها الاستقلال التام[٣٤]، كما ركز وفد الجمهورية العربية المتحدة على المستندات التاريخية التي تكشف ان مسقط هي الفرع وليست الأصل، سعيًا منه لدحض المزاعم البريطانية التي تدعي بأن إمامة عمان جزء من مسقط، كما أوضح الوفد أن القانون الدولي لا يتيح لأي دولة حق مساعدة دولة أخرى على مهاجمة دولة ثالثة، وأكد ان اعتراف بريطانيا بأن ثورة عُمان هي ثورة ضد سلطان مسقط يعني أنها اعترفت باستقلال عمان وبذلك لا يحق لها التدخل في شؤونه الداخلية[٣٥].

وفي الجلسة الرابعة من الدورة السادسة عشر للجمعية العامة للأُمم المتحدة المنعقدة في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٦١ أوجز مندوب الجمهورية العربية المتحدة حسن صبري الدفاع عن القضية العمانية ،واعتبر تسويتها أمرًا في غاية الأهمية بالنسبة لاستقرار المنطقة واستنكر التدخل البريطاني معتبرًا إياه عمل استعماري يهدف إلى حرمان شعب عمان من الاستقلال، وأكد إن معاهدة السيب عام ١٩٢٠ لها صفة المعاهدة الدولية التي تعقد بين دولتين ذات سيادة، ولاسيما إنها عالجت قضايا الأجانب وتبادل المجرمين وحسن الجوار، كما رد مندوب الجمهورية العربية المتحدة على ما ذكره المندوب البريطاني من أن الجمهورية العربية المتحدة قد ساعدت الثوار العمانيين فقال بأن بلاده تعد مساعدة الثوار العمانيين أمرًا لابد منه يحتمه عليه الواجب القومي تجاه أبناء الشعب العربي العماني التي سلبت حقوقه بقوة السلاح[٣٦]، وقد تقدمت الدول العربية في هذه الدورة فضلاً عن:(مالي، وأفغانستان، وأندنوسيا، ويوغسلافيا، وغينيا) بمشروع قرار إلى اللجنة السياسية أكدت فيه ضرورة الاعتراف بحق شعب عمان في تقرير مصيره، وجلاء القوات البريطانية عن عمان، وتسوية الخلافات القائمة بين الفرقاء بالطرق السليمة فطرح الرئيس القرار على اللجنة للتصويت عليه في الرابع من كانون الأول عام ١٩٦١، فحصل على ثمان وثلاثين صوتًا مقابل واحد وعشرون صوتًا ضده وامتناع تسع وعشرون عن الاقتراع فلم يحصل بذلك على أغلبية الثلثين ،الأمر الذي أدى إلى فشل هيئة الأُمم المتحدة في دورتها السادسة عشر في التوصل إلى حل للقضية العمانية[٣٧].

على الرغم من هذا الفشل فإن الثوار العمانيين استمروا في القيام بعملياتهم العسكرية التي ازدادت ضراوتها للمدة من منتصف نيسان عام ١٩٦٢ إلى نهاية تشرين الأول من نفس العام كبدوا خلالها القوات البريطانية خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات[٣٨]، وقد استأنفت اللجنة السياسية التابعة للأُمم المتحدة القضية العمانية في دورتها السابعة عشر في تشرين الثاني عام ١٩٦٢ فبين مندوبو العرب خلال جلسات هذه الدورة ان القضية العمانية قضية عادلة مؤكدين ضرورة الاعتراف باستقلال عمان ففي الجلسة الرابعة المنعقدة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٢ استعرض حسن الزيات مندوب الجمهورية العربية المتحدة تاريخ التدخل البريطاني في عُمان كاشفًا النقاب عن الأطماع البريطانية في بترول تلك المنطقة[٣٩]، وقد ارجع مندوب الجمهورية العربية المتحدة عبد الرؤوف الريدي في الجلسة السادسة المنعقدة في السابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٢ عدم حضور سلطان مسقط إلى أحد سببين: إما إن بريطانيا قد تعهدت لسلطان مسقط بحماية مصالحه، وإما أن بريطانيا أرادت أن تطمس بعض الحقائق ونبه أعضاء الأُمم المتحدة إلى أن بريطانيا لا زالت تتدخل في شؤون عمان، واستشهد بما كتبته الصحف العالمية وما نقله المراقبين من اعترافات، وأكد أن الثوار العمانيين ما زالوا يقاومون الاستعمار البريطاني للحصول على استقلالهم بالرغم مما فرضه الاستعمار البريطاني من طوق لمنع تسرب الأنباء خارج عمان[٤٠].

تقدمت الدول العربية الإحدى عشر وبعض الدول الأجنبية بنفس المشروع الذي قدمته في الدورة الساسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني عام ١٩٦١، بيد أنه فشل لعدم حصوله على أغلبية الثلثين[٤١]، واستمرت الثورة العمانية تتلقى الدعم والمساعدة من قبل الجمهورية العربية المتحدة التي استمرت تقدم لها المساعدات عن طريق فرع الجمعية الخيرية الظفارية الموجودة في القاهرة بحجة بناء المساجد وكانت هذه الجمعية على صلة وثيقة بالحكومة المصرية، فضلاً عن المساعدات العسكرية التي كان يتلقاها الثوار العمانيين من قيادة القوات المصرية الموجودة في اليمن الشمالي والتي جاءت لمساندة الثورة اليمنية عام ١٩٦٢، بيد أن هذه المساعدات انقطعت بعد انسحاب الجيش المصري على أثر نكسة حزيران عام ١٩٦٧[٤٢] ،وقد أعلنت جبهة تحرير ظفار التي تبنت مقاومة الاستعمار البريطاني عن بداية الكفاح

المسلح ببيان لها في التاسع من حزيران عام ١٩٦٥ ناشدت فيه الشعب العماني باسم الوطن والعروبة بأن يحمل السلاح ويقف إلى جانبها ضد الاستعمار وحملاته حيث ترتفع راية الحرية والاستقلال في سماء عمان[٤٣].

أما الجامعة العربية فقد واصلت جهودها بدعم القضية العمانية، ففي الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس الجامعة العربية المنعقدة في الثاني من نيسان عام ١٩٦٣ أصدر قرارًا بالموافقة على ما أوصت به اللجنة السياسية، التي دعت الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم المادي والمالي إلى الثوار العمانيين وتأييد عرض القضية على الجمعية العامة للأُمم المتحدة في دورتها الثامنة عشر[٤٤]، ولم تنقطع الجامعة العربية عن مواصلة جهودها في دعم قضية عمان، فقد أصدر مجلس الجامعة العربية المنعقد في الثالث عشر من أيلول عام ١٩٦٦ بيانًا له أكد فيه على ضرورة تقديم العون والمساعدة للثوار العمانيين وتأييد القضية العمانية في اجتماعات لجنة تصفية الاستعمار بنيويورك في الدورة المقبلة للجمعية العامة للأُمم المتحدة[٤٥].

وقفت الحكومة المصرية إلى جانب الثوار العمانيين مقدمة لهم الدعم السياسي والإعلامي والعسكري فقد سخرت أغلب إذاعاتها وصحفها لنقل أحداث المعارك التي تدور بين الثوار والاستعمار البريطاني في الداخل العماني، لاسيما إن الاستعمار البريطاني فرض طوقًا على ما يحدث في داخل عمان، فضلا عن إنها فتحت الكثير من المكاتب الإعلامية الناطقة باسم الثورة لتنوير الرأي العام بما يحدث من معارك في عمان بين الثوار والاستعمار البريطاني ولم تقف في دعمها عند حدود الإعلام، بل تعدت ذلك إلى تدريب العديد من الثوار بعد ان فتحت لهم معسكرات وجهزتهم بالأسلحة، ناهيك عن الدور الكبير الذي قام به الوفد المصري في الأُمم المتحدة الذي ندد بالفضائح الوحشية التي يرتكبها الاستعمار البريطاني مطالبًا الجيوش البريطانية بالجلاء عن ارض عمان.

- **الثورة اليمنية ١٩٦٢**

كانت الحكومة المصرية قد أنهت أعمال اتحاد الدول العربية الذي كان يجمعها مع اليمن بسبب توتر العلاقات بين البلدين على أثر صدور القرارات الاشتراكية في تموز عام ١٩٦١[٤٦]، فقد هاجم الامام احمد ملك اليمن هذه القرارات واعتبرها خروجاً عن الدين الإسلامي، فرد عليه جمال عبد الناصر

في خطاب ألقاه في الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٩٦١ قائلاً: «لقد وقعنا ضحية وهم خطير قادتنا إليه ثقة متزايدة بالنفس في التعاون مع الرجعية»[٤٧]، وعلى أثر التوتر في علاقات البلدين فقد أتاحت الحكومة المصرية المجال الكافي للمعارضة اليمنية لمهاجمة النظام ألإمامي في اليمن و سخرت لهم في سبيل ذلك العديد من وسائل الاعلام المتمثلة بالصحف والإذاعات[٤٨]، فقد سمحت لهذه المعارضة باستخدام إذاعة، "صوت العرب" ومجلة "روز اليوسف" في شن حملاتها الدعائية ضد النظام الامامي في اليمن والتي شكلت عوامل إثارة حقيقية ضد هذا النظام[٤٩].

لم يقف الدعم المصري عند وسائل الإعلام، بل تعدى ذلك إلى الدعم العسكري السري ،فقد أعدت المخابرات الحربية في مصر معسكراً لتدريب المعارضين اليمنيين على الأسلحة الخفيفة، فضلاً عن إرسالها عدد كبير من الأسلحة الى اليمن عن طريق عدد من القنوات وقد كان عبد الرحمن البيضاني[٥٠] أحد هذه القنوات التي ادت دوراً بارزاً في نقل الأسلحة الى الثوار في داخل اليمن[٥١] وامتازت خطط الثورة اليمنية بالسرية والكتمان فقد كانت محصورة بين الاحرار اليمنيين من المدنيين وبين جمال عبد الناصر وضباط المخابرات المصرية[٥٢] الى أن اتصل تنظيم الضباط الاحرار[٥٣] بجمال عبد الناصر عن طريق محمد عبد الواحد القائم بأعمال السفارة المصرية باليمن لمعرفة ما يمكن ان تقدمه الحكومة المصرية من عون ومساعدات فيما لو قاموا بالثورة فتلقوا بعد ايام قليلة رداً من جمال عبد الناصر جاء فيه «نفذوا وسأفي بكامل التزاماتي»[٥٤].

حصل الأحرار المدنيون اليمنيون على وعد من الحكومة المصرية بدعم الثورة في حالة قيامها بكتيبة وبضع طائرات[٥٥]، بيد أن وفاة الإمام احمد في التاسع عشر من أيلول عام ١٩٦٢ وتسلم ابنه البدر زمام الحكم قد احدث انقسام في صفوف الأحرار المدنيين الذين انقسموا على فريقين فريق يؤيد الامام البدر[٥٦] الذي أعلن فور تسلمه إنه بصدد اتخاذ إجراءات إصلاحية هامة[٥٧]، وفريق معارض لم تنطل عليه حيلة الإمام البدر، وقد طالب هذا الفريق بضرورة القيام بالثورة التي من شأنها أن تنهي الحكم الأمامي في اليمن وإقامة نظام جمهوري تقدمي ينقذ الشعب اليمني من تخلفه[٥٨].

أرسل الإمام البدر برقية إلى جمال عبد الناصر ينعى فيها والده في العشرين من أيلول عام ١٩٦٢ فكانت مبادرة منه تشير إلى احتمال تحسن العلاقات بين البلدين[٥٩]، فقد اصدر جمال عبد الناصر قراراً نص على وقف الإذاعة والنشر ضد الإمام البدر الأمر الذي خشي منه عبد الرحمن البيضاني بأن يولد تصوراً لدى الثوار في اليمن بأن مصر تراجعت عن دعمها لهم[٦٠]، لاسيما بعد أن رد جمال عبد الناصر على الإمام البدر بأن بعث إليه تعزية بوفاة والده في الثالث والعشرين من أيلول عام ١٩٦٢[٦١]، وقد دفع ذلك عبد الرحمن البيضاني إلى الإسراع في طلبه من الحكومة المصرية بأن تسمح له بإذاعة كلمة أخيرة عبر صوت العرب، حتى يتبين للثوار بأنها ماضية في دعمهم فوافقت الحكومة المصرية على طلبه فأذاع كلمته في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٦٢ أي قبل قيام الثورة بيوم واحد[٦٢].

تشير بعض المصادر إلى إن محمد عبد الواحد القائم بأعمال السفارة المصرية باليمن قد اخبر الإمام البدر بأن هناك من يخطط لقيام ثورة ضده وحذّره من خمسة عشر ضابطاً قائلاً له بأنهم على رأس تنظيم الضباط الأحرار داخل اليمن[٦٣]، فصار لزاماً على تنظيم الضباط الأحرار التحرك السريع فعقدت قيادة التنظيم اجتماعاً خرجوا منه باتفاق نص على ضرورة قيام الثورة بأسرع ما يمكن وتم اختيار علي عبد الله السلال[٦٤] لقيادة التنظيم الذي حدد بدوره يوم السادس والعشرين من أيلول عام ١٩٦٢ موعداً لإعلان الثورة وأبلغت جميع فروع التنظيم بموعد الثورة في الوقت الذي يقوم فيه احد أعضاء التنظيم بقتل الإمام البدر بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء من اجتماعه في قصر الإمام الجديد[٦٥]، بيد إن المحاولة باءت بالفشل مما دفع قيادة التنظيم إلى إصدار أوامرها إلى قوات الثورة بتطويق قصر البشائر[٦٦].

تحركت وحدة مدرعة مكونة من ست دبابات وأربع عربات مدرعة قامت بقصف القصر في الوقت الذي استولت فيه قوات عسكرية أخرى تابعة للثورة على محطة الإذاعة في صنعاء وعلى مطارها الجوي، وبعد أن أتمت قوات الثورة السيطرة على صنعاء أذاع عبد الله السلال بيان الثورة الذي ألغى فيه نظام الإمامة وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية[٦٧].

أكد عبد الله السلال إن الإمام البدر قتل وان السلطة انتقلت إلى القيادة العليا للجيش لحين إجراء انتخابات عليا في البلاد[٦٨]، وما إن نجحت الثورة

اليمنية في السادس والعشرين من أيلول عام ١٩٦٢ حتى سارع جمال عبد الناصر إلى إرسال برقية تهنئة إلى عبد الله السلال قائد الثورة قائلاً فيها: «إن شعب الجمهورية العربية المتحدة تابع بكل اهتمام تطورات الأحداث الكبرى في اليمن ومحاولة الشعب والجيش إقامة حياة جديدة تحقق في ارض اليمن عزة الإنسان وكرامته»[٦٩].

وقد طلب عبد الرحمن البيضاني عشية الانقلاب من الحكومة المصرية قوات عسكرية مصرية لدعم الثورة حددها بخمسمائة جندي وثلاث طائرات وخبير عسكري مما يدلل على وعي القائمين بالثورة عما سيلحق بها من إخطار خارجية تتمثل ببريطانيا والمملكة العربية السعودية، وقد وصلت إلى صنعاء بعد يومين من الانقلاب طائرة مصرية تحمل الأحرار من المدنيين أمثال عبد الرحمن البيضاني وآخرون مصطحباً معه المعونة المالية المطلوبة لسد احتياجات الثورة[٧٠]، وقد وصل معه النقيب محمد عبد السلام ليصبح حلقة اتصال بين الثورة في صنعاء وجمال عبد الناصر في القاهرة[٧١]. وقد وصلت أول قوات مصرية إلى اليمن جواً في الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٦٢، وبحراً في التاسع والعشرين من أيلول من العام نفسه[٧٢]، كما اعترفت الحكومة المصرية بالثورة اليمنية في مساء الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٦٢ وبذلك تكون أول دولة عربية تعترف بهذه الثورة ،في الوقت الذي أعلنت فيه عن تأييدها للثورة في اليمن فحذرت في بيان لها إذاعته في السابع والعشرين من أيلول عام ١٩٦٢ من أي تدخل في شؤون اليمن[٧٣]، وقد دفعت الثورة اليمنية المملكة العربية المملكة العربية السعودية الى التدخل ضدها سواءً بشكل مباشر او غير مباشر، لاسيما ان هذه الثورة قد حظيت منذ أيامها الأولى بدعم الجمهورية العربية المتحدة الذي أثار مخاوف المسؤولين السعوديين من احتمال انتقال الثورة إلى المملكة العربية السعودية وحمل الأفكار التقدمية الى شبه الجزيرة العربية ،فضلاً عن ان قيام دولة قوية في اليمن قد يؤدي الى المطالبة بإعادة رسم الحدود معها في منطقتي "جيزان، نجران"[٧٤].

أرسل الملك سعود مبالغ ضخمة من الأموال إلى النظام الملكي السابق وانشأ لهم معسكرات بالقرب من جيزان ونجران وأماكن أخرى عبر الحدود الشمالية مع المملكة العربية السعودية وتم تجهيز هذه المعسكرات بالأسلحة والذخيرة وأمدهم بالمدربين[٧٥]، وساندت بريطانيا الجهود السعودية في الضغط

على الثورة من مناطق قشله ومآرب التي قصفتها بمدفعيتها الثقيلة المتواجدة في قاعدة عدن في الجنوب اليمني في محاولة منها لإعاقة هذه الثورة[٧٦]. دفع ذلك قادة الثورة إلى إرسال وفداً إلى الجمهورية العربية المتحدة يطلب المساعدة من جمال عبد الناصر[٧٧]، الذي أرسل بدوره وفداً برئاسة أنور السادات للوقوف على حجم الإمدادات التي تحتاجها الثورة اليمنية فرفع الوفد تقريراً بعد ست وثلاثين ساعة نص على ضرورة دعم هذه الثورة بسرب من الطائرات وكتيبة حماية لهذا السرب[٧٨]، وقد أرسلت الجمهورية العربية المتحدة وفقاً لهذا التقرير عدد من السيارات المصفحة وطائرات سوفيتية الصنع من نوع ليوشن على متن سفينة وصلت الى ميناء الحديدة في السادس من تشرين الأول عام ١٩٦٢، عقبها وصول قوات مظلية مصرية بلغت ثلاثة الاف جندي في يوم السابع من تشرين الاول من العام نفسه[٧٩].

تجدر الإشارة إلى وصول طائرة سعودية الى مطار الماظة في القاهرة وعلى متنها ثلاثة طيارين سعوديين رفضوا تنفيذ أوامر الحكومة السعودية بنقل الأسلحة والذخائر التي تحملها هذه الطائرة إلى مطار نجران لتوزع بعدها على تجمعات الملكيين اليمنيين على الحدود مع المملكة العربية السعودية[٨٠] ،عقبتها طائرة سعودية ثانية في يوم الثالث من تشرين الأول ١٩٦٢ بعد ان هبطت في مطار اسوان وعلى متنها اثنان من الطيارين السعوديين الذين رفضوا الامتثال لأوامر حكومتهم بإيصال الأسلحة إلى تجمعات الملكيين اليمنيين[٨١]. ثم تكرر المشهد للمرة الثالثة عندما هبطت طائرتان سعوديتان مقاتلتان في مطار الماظة بالقاهرة في يوم الثامن من تشرين الأول عام ١٩٦٢[٨٢]،

وقد أشارت صحيفة المواطن إلى ان عبد الله السلال صرح لوكالة "يونايتد برس" في تعز بأن هناك بعض المعارك دارت على الحدود اليمنية وأتهم المملكة العربية السعودية وحسين بن احمد وزير الداخلية في حكومة إتحاد الجنوب العربي بإدارة هذه المعارك، كما ذكرت الصحيفة بأن القوات المملكة العربية السعودية والقوات الاردنية التي تجمعت في نجران تحت قيادة مشتركة مع من انظم اليها من اليمنيين تحت الإغراء اصبحت تشكل عدواناً سافراً ضد الثورة في اليمن[٨٣].

أبلغت حكومة الثورة في اليمن القائم بالاعمال البريطاني في صنعاء بأن هناك خروقات من جانب سلطان عدن ضد الثورة بعد ان قام بإيواء الملكيين

اليمنيين للقيام بهجمات ضد الجمهورية العربية اليمنية وطالبوا بوقف مثل هذه الاعمال[٨٤]، وقد اعلنت الجمهورية العربية المتحدة بعد اندلاع الثورة في اليمن انها تعد الاتحاد السابق بينها وبين اليمن قائماً بعد زوال الحكم الامامي الذي كان سبباً مباشراً في إنهاء الاتحاد[٨٥] عقبها توقيع اتفاقية دفاع مشترك في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٦٢ بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية وبمقتضى هذا الاتفاق تشكلت قيادة مشتركة واصبح الاعتداء على أي دولة منهما او على قواتهما المسلحة اعتداءً على الدولة الاخرى اما في الجانب الاقتصادي فقد تم الاتفاق على ان تقدم الجمهورية العربية المتحدة قرضاً قدره مليون جنيه الى الجمهورية العربية اليمنية شرط ان تشتري الاخيرة بهذا المبلغ بضائع وآلات وسلع من الجمهورية العربية المتحدة وقد وقع هذه الاتفاقية عن الجانب اليمني عبد الله السلال وعن الجمهورية العربية المتحدة أنور السادات الذي أكد بعد توقيعه الاتفاقية بأن أي اعتداء على الثورة اليمنية سنرد عليه بعشرات أمثاله وان حكومة وشعب الجمهورية العربية المتحدة مع الثورة اليمنية قلباً وقالباً[٨٦].

في اليوم التالي لتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك هبطت في مطار القاهرة طائرة أردنية يقودها سهل حمزة قائد سلاح الجو الاردني الذي طلب حق اللجوء السياسي تلتها طائرتان اردنيتان من طراز هنتر في نفس الوقت الذي كان فيه سفيري بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في المطار مع علي صبري وزير الخارجية المصري لتوديع رئيس وزراء "ترينداد"[٨٧] الذي كان في زيارة قصيرة للجمهورية العربية المتحدة[٨٨].

هاجمت الصحف المصرية المملكة العربية السعودية فقد نشر محمد حسنين هيكل مقالاً في جريدة الأهرام أتهم فيها المملكة العربية السعودية والأردن في استجداء العون من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لضرب الثورة اليمنية مستشهداً بما بعث به الأمير فيصل من نيويورك إلى حكومته في الرياض قائلاً لها ان بريطانيا راغبة ومستعدة لمساعدة الملكيين في اليمن شريطة ان تكون هذه المساعدة سرية لان المساعدة العلنية على زعم احد المسؤولين البريطانيين تفقدهم نصف المعركة وأكد فيه بأن بريطانيا تعتبر الثورة في اليمن تهديداً لمركزها في عدن وانها لن تسمح تحت أي ظرف من الظروف بنجاح الثورة اليمنية[٨٩].

استمرت الصحف المصرية تؤكد وجهة نظر حكومتها بأن الدفاع عن اليمن هو دفاع عن النفس وحماية المكاسب الاشتراكية وتأييداً لوحدة المصير العربي وللقومية العربية وان انتصار الثورة في اليمن خطوة في الطريق الى فلسطين[٩٠] ولمواجهة الثورة اليمنية التي أصبحت محط هواجس الحكام السعوديين والأردنيين فقد زجت المملكة العربية السعودية بكل ما عندها من إمكانيات لمساندة الملكيين اليمنيين للقضاء على هذه الثورة فجند الملك سعود جميع اليمنيين المتواجدين على ارض المملكة العربية السعودية فضلاً عن دفعه العديد من القبائل اليمنية التي ارتضت بالأموال التي دفعها لهم الملك سعود للوقوف بوجه الثورة اليمنية تساندها بعض القوات النظامية في عملياتها ضد هذه الثورة[٩١].

قدمت الحكومة الأردنية هي الأخرى دعماً كبيراً للملكيين اليمنيين فقد دعمتهم بطائرات يقودها طيارون بريطانيون وعدداً من مدافع الهاون ومدافع البازوكا المضادة للمدرعات فضلاً عن انها ارسلت الى نجران عدد من جنود حرس البادية ليعبروا من هناك الى داخل اليمن لمساندة الملكيين اليمنيين[٩٢] مما دفع عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية الى ارسال برقية الى جمال عبد الناصر يطالبه فيها بتطبيق ميثاق جدة فردَّ عليه الأخير بأن الجمهورية العربية المتحدة مع اليمن من غير ميثاق جدة[٩٣] فأرسلت الجمهورية العربية المتحدة خمسة عشر ألف مقاتل من قوات الصاعقة والمظليين وخيرة المدربين المصريين بكامل أسلحتهم وعِدَّتهم خاضوا الكثير من المعارك على الحدود الشمالية والشرقية لليمن ضد قوات الملكيين اليمنيين التي تساندهم المملكة العربية السعودية والأردن من الشمال والبريطانيين من الشرق والجنوب حيث تقع عدن وإمارة بيجان المعارضة للثورة اليمنية[٩٤] وقد حذرت الجمهورية العربية المتحدة أمير بيجان وطالبته بالعدول عن مواقفه المعادية للقومية العربية[٩٥].

أكدت مصادر أمريكية في القاهرة بأن الثورة تسيطر على جميع المناطق الداخلية عدا بعض الاضطرابات في منطقة الحدود[٩٦] وقد وصلت العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى حد القطيعة فقد غادر القاهرة في منتصف تشرين الثاني عام ١٩٦٢ موظفو سفارة المملكة العربية السعودية بعد أن جمدت أموالهم الحكومة المصرية كما أنها لم

توافق على السماح للسفارة الليبية برعاية مصالح المملكة العربية السعودية، في الوقت الذي أوكلت فيه مهمة رعاية رعاياها هناك إلى السفارة الأفغانية رغم وجود عدد لا بأس به من السفارات العربية في جدة[٩٧] ولم تقتصر مهمة القوات المصرية على القتال والدفاع عن ثورة اليمن وإنما تعدت ذلك فقد قامت مجموعة عسكرية برئاسة العميد وحيد رمضان بتدريب نواة للجيش اليمني الذي وصل تعداده إلى مئة وخمسون ألف متطوع سمي بالحرس الوطني[٩٨] وقد استمرت الجمهورية العربية المتحدة تدعم الثورة اليمنية وتوسع حملاتها العسكرية لمساندة الجمهوريين على الرغم من الإنهاك الكبير الذي أصاب اقتصادياتها[٩٩].

أرسل الرئيس الأمريكي كيندي في السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٢ رسالة إلى جمال عبد الناصر عبر فيها عن قلقه الشديد اتجاه الصراع القائم في اليمن الذي قد يعرض المنطقة للخطر واقترح عليه سحب القوات الاجنبية من اليمن وإنهاء المساندة الخارجية للملكيين وسحب القوات التي أدخلت بعد ثورة اليمن إلى المنطقة المجاورة للحدود السعودية اليمنية كما اقترح عليه تنفيذ بعض الخطوات المبدئية منها أن تصدر الجمهورية العربية المتحدة بياناً تشير فيه إلى استعدادها لأجراء فض الاشتباك المتبادل والسريع تقوم على أساسه بسحب قواتها على مراحل في الوقت الذي تنتقل فيه القوات الأردنية والمملكة العربية السعودية في منطقة الحدود، كما طلب من جمال عبد الناصر في هذه الرسالة ان تؤكد حكومة الثورة في اليمن نيتها في احترام الالتزامات الدولية وبصورة علنية[١٠٠].

ردّ جمال عبد الناصر في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٢ برسالة بعث بها الى كيندي شكره فيها على اهتمامه بسير الحوادث في العالم العربي في الوقت الذي عاتبه على الموقف الامريكي تجاه الثورة اليمنية بعد ان قام عدد من الطيارين الأمريكان في المملكة العربية السعودية بنقل الأسلحة والجنود من الاردن والمملكة العربية السعودية إلى حدود اليمن مؤكداً له ان الجمهورية العربية المتحدة تملك الوثائق التي تثبت ذلك كما أشار إلى ان حكومته حريصة منذ البداية على عدم التدخل في شؤون اليمن بيد أن الاعتداءات السعودية أجبرتنا على إرسال قوات عسكرية للمحافظة على الثورة اليمنية من التدخلات الخارجية[١٠١].

ابدى جمال عبد الناصر موافقته على المقترحات الامريكية وذكر عبد الرحمن البيضاني انه بموجب اتفاق مسبق بين كيندي وجمال عبد الناصر ابلغني الوزير الامريكي في الثامن عشر من كانون الاول عام ١٩٦٢ بأن حكومته جاهزة لإعلان اعترافها بالثورة اليمنية شريطة تنفيذ الاتفاق الذي ينص على اعلان الجمهورية العربية اليمنية بأنها ستكوّن علاقات حسنة مع جميع الدول[١٠٢].

اذاع عبد الرحمن البيضاني بياناً اكد فيه ان حكومة الجمهورية العربية اليمنية على استعداد تام لإقامة علاقات طيبة مع جميع الدول مما دفع الولايات المتحدة الامريكية الى الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية في التاسع عشر من كانون الاول عام ١٩٦٢ الامر الذي اثار مخاوف المملكة العربية السعودية والاردن[١٠٣] وفي الثالث والعشرين من كانون الاول عام ١٩٦٢ بين جمال عبد الناصر في خطاب له بعيد النصر في بور سعيد ان تزايد القوات المصرية في تدفقها الى اليمن كان تبعاً لأخطار خارجية تهدد الثورة اليمنية وذكر ان القوات المصرية ازدادت من مئة جندي في الخامس من تشرين الاول عام ١٩٦٢ إلى الفيّ جندي في نهاية الشهر المذكور وان هؤلاء الألفين جندي أدو دوراً كبيراً في دعم الثورة اليمنية[١٠٤].

ولم تر المبادرة الامريكية النور بسبب تعنت الملكيين اليمنيين تساندهم في ذلك كل من المملكة العربية السعودية والاردن[١٠٥] فقد تصاعد معدل تهريب السلاح والذخيرة الى داخل اليمن فضلاً عن الاتصالات المريبة التي قام بها البدر والحسن وعدد من المسؤولين السعوديين بزعماء القبائل اليمنية الامر الذي دفع عبد الله السلال الى ان يعلن في خطاب له بأن الثورة اليمنية تمتلك صواريخاً قادرة على ضرب العاصمة السعودية مما سبب تدهورًا في الامور من جميع النواحي[١٠٦].

وعلى الرغم من الهدوء في الاشتباكات البرية فقد ظلت طائرات الجمهورية العربية المتحدة العاملة في اليمن في حالة نشطة متى سنحت لها الظروف بذلك وقامت في مناسبات بقصف اراضي المملكة العربية السعودية فقصفت واحة نجران بالقنابل في الثلاثين من كانون الاول عام ١٩٦٢ وتكرر القصف مرة ثانية في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٦٣ الامر الذي دفع بحكومة المملكة العربية السعودية الى اصدار اوامرها بالتعبئة العامة والغت

اجازات رجال الجيش واعلنت بأنها سترفع من حجم المساعدات التي تقدمها للملكيين اذ قامت بإرسال ثلاثة أسراب جوية من الطيران السعودي الى مطارات بالقرب من الحدود اليمنية كما قامت بتحريك مدافعها المضادة للطائرات الى نجران[١٠٧].

ذكرت بعض الوثائق بأن حكومة المملكة العربية السعودية قدمت شكوى الى واشنطن بشأن قصف طائرات الجمهورية العربية المتحدة العاملة في اليمن لمنطقة نجران وان وزارة الخارجية الأمريكية قد أعربت عن قلقها الشديد عن ما قامت به طائرات العربية المتحدة من غارات على منطقة نجران كما اكدت وزارة الخارجية الأمريكية انها أحيطت علماً بهذه الغارات بين الثلاثين من كانون الاول عام ١٩٦٢ والأول من كانون الثاني عام ١٩٦٣ وانها اعربت عن اسفها لوقوع هذه الحوادث التي تهدد لتوسيع النزاع اليمني فردت الحكومة المصرية على لسان وزير خارجيتها علي صبري بأن طائراتها في المدة الواقعة بين الثلاثين من كانون الاول والخامس عشر من كانون الثاني كانت تعمل بالفعل لمقاومة عملية تسلل واسعة النطاق جرى من قاعدة نجران الى وادي العقيق داخل اليمن وان طائرات الاستكشاف العائدة للجمهورية العربية المتحدة قد سجلت عليهم تجمعاتهم وما يحملونه معهم من سلاح وعتاد وان الواجب يحتم على طائرات العربية المتحدة مطاردة المتسللين إلى خط الحدود حسب الأوامر الصادرة لها وان ظروف الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن تسمح بوقوع خطأ على الرغم من عدم امتلاك الجمهورية العربية المتحدة الدليل بوقوع خطأ ولو وقع مثل هذا الخطأ فأن المملكة العربية السعودية هي المسؤولة عنه لأنها سمحت بأن تكون اراضيها قواعد لعدوان سافر على اليمن وان حكومة الجمهوريه العربية المتحدة سوف تمضي في دعم حكومة الثورة في اليمن ولن تسمح لأي عدوان من خارج الحدود ان يؤثر على ارادة الشعب اليمني ولن تقيم أي وزناً لبيانات حكومة المملكة العربية السعودية التي تقول فيها انها لا تتدخل في اليمن ولا تحشد عسكرياً ضدها في نجران[١٠٨].

شرعت القوات البرية المصرية العاملة في اليمن في عملياتها في اواخر شهر كانون الاول عام ١٩٦٢ بقيادة عبد الحكيم عامر واستطاعت القيام بحركة واسعة في شرق وشمال اليمن تمكنت عن طريقها السيطرة على جميع اطراف اليمن وتثبيت مركز الجمهورية العربية اليمنية[١٠٩] وقد ظهر ذلك واضحاً في

تقرير رالف باتش. "Ralfe Batch" مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة الذي أكد فيه أن النظام الثوري في اليمن قد مد سلطانه على جميع اطراف اليمن[١١٠].

بعث جمال عبد الناصر في الرابع من شباط عام ١٩٦٣ برقية الى عبد الحكيم عامر قائد القوات المصرية العاملة في اليمن يهنئه فيها بالانتصارات التي حققتها قواته هناك مؤكداً له ان حافظ وهبه سفير المملكة العربية السعودية في لندن اتصل بالأمين العام للجامعة العربية من اجل حل الخلافات بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية حول النزاع القائم في اليمن[١١١] بيد أن الاتحاد السوفيتي كان ضد الحل السياسي للنزاع القائم في اليمن سعياً منه لمد قبضته إلى عدن مدخل البحر الأحمر بعد هزيمته امام الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الصواريخ في كوبا مما دفع خروشوف إلى دعوة عبد الحكيم عامر الى موسكو فعاد الأخير منها في التاسع عشر من تموز عام ١٩٦٣ وبيده اتفاقية عسكرية جديدة تتضمن مساعدات عسكرية سوفيتية لمصر دفعته الى اقناع جمال عبد الناصر بضرورة تعزيز القوات المصرية في اليمن فتم ذلك بعد ان عززت مصر قواتها التي وصلت الى سبعين الف جندي اتسعت معها رقعة العمليات الحربية في اليمن[١١٢].

ان الادراك الواسع لدى جمال عبد الناصر للخطر الذي تمثله "اسرائيل" بعد ان شرعت بتنفيذ مخططاتها للتوسع على حساب الاراضي العربية وأخطرها مخطط تحويل مجرى نهر الاردن حمله على حل الخلافات مع المملكة العربية السعودية حول النزاع القائم انذاك في اليمن والعمل على تصفية الاجواء العربية[١١٣] فقام بتوجيه دعوة الى ملوك ورؤساء الدول العربية لعقد مؤتمر في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٤[١١٤] والذي جرى فيه لقاء بين جمال عبد الناصر والامير فيصل ولي العهد السعودي واتفقا على ان تعقد الاطراف المتنازعة في اليمن مؤتمراً بمدينة "اركويت" السودانية من اجل التوصل الى صيغة حل للخلافات القائمة بينهم بيد ان هذا المؤتمر لم يخرج بحل للخلافات بسبب تمسك اطراف النزاع كل برأيه[١١٥].

أزاء ذلك الموقف تجددت الاشتباكات بين الطرفين فيما كان جمال عبد الناصر يتحين الفرص لتقريب شقة الخلاف بين اطراف النزاع اليمني فتعاقب انعقاد المؤتمرات[١١٦] أخرها مؤتمر الطائف والذي كان خطوة على طريق عقد

مؤتمر جدة الذي عقد في مدينة جدة السعودية في الثاني والعشرين من آب عام ١٩٦٥ بناء على اتفاق مسبق في مؤتمر الاسكندرية بين جمال عبد الناصر والامير فيصل وقد استمرت اجتماعات مؤتمر جدة مدة ثلاثة ايام نتج عنها توقيع اتفاقية بين البلدين[١١٧] اطلق عليها اسم اتفاقية جدة التي نصت في مضمونها على ان يقرر الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرغب وذلك في استفتاء شعبي في موعد أقصاه الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٦ على ان تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية، وأن تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في تشكيل مؤتمر انتقالي يعقد في مدينة حرض السعودية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٥ ليقوم بتقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال وحتى إجراء الاستفتاء الشعبي وتشكيل وزارة مؤقتة خلال الفترة الانتقالية وتقرير شكل ونظام الاستفتاء الذي سيتم فيما بعد في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٦ على ان تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بإيقاف مساندتها للملكيين اليمنيين في الوقت الذي تسحب الجمهورية العربية المتحدة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة شهور ابتداءً من الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٥[١١٨].

استدعى جمال عبد الناصر عبد الله السلال للتداول قبل إن ينعقد مؤتمر حرض الذي نصت عليه اتفاقية جدة سعياً منه لإزالة المصاعب التي يمكن إن تعترض الاتفاقية ومنح المجموعة الأخرى فرصة للانفراد بالحكم رغبة في الوصول إلى اتفاق فاستجاب الأخير لرغبة جمال عبد الناصر من أجل إظهار حسن النية واستعداده لقبول التنازلات الممهدة للسلام فعين بدلاً عنه احمد محمد النعمان رئيس للحكومة اليمنية[١١٩] وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٥ عقد مؤتمر حرض جلسته الأولى بحضور هيئة الرقابة المصرية السعودية المشتركة ولجنة السلام المشتركة وقد تميزت الجلسة الأولى بكلمات شكر الى الحكومتين المصرية والسعودية وترحيب اعضاء الوفدين الملكي والجمهوري احدهما بالآخر وتكرر المشهد في الجلسة الثانية حتى شعر الجميع بأن النزاع بين الملكيين والجمهوريين قد شارف على النهاية وان القضية اليمنية على وشك ان تحل سياسياً بيد أن الخلاف الذي حدث بين الوفدين الملكي والجمهوري في الجلستين الثالثة والرابعة حول نوع الحكم في الفترة الانتقالية[١٢٠] فالملكيين أصروا على ان يكون نوع الحكم في المدة الانتقالية

وسطاً بين الجمهورية والملكية اما الجمهوريين كانوا مصرين على بقاء النظام الجمهوري خلال هذه المدة باعتباره النظام الشرعي الذي اعترفت به الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في الوقت الذي لم يعد فيه النظام الملكي قائماً مما أدى إلى فشل المؤتمر(١٢١).

أنهى المؤتمر جلساته في الرابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٦٥ دون التوصل إلى إيجاد حلاً وسطاً بين الملكيين والجمهوريين وقد كان جمال عبد الناصر قد أكد فشل هذا المؤتمر قبل انعقاده في تصريح أدلى به أعضاء المكاتب التنفيذية لمحافظتي القاهرة والجيزة قائلاً: «انه لا فائدة من مؤتمر حرض إلا اذا كان هناك اتفاق على الأسس بيننا وبين المملكة العربية السعودية وان مؤتمر حرض اذا ما انعقد دون الاتفاق على الاسس فأنه قد يستمر شهور ثم يفشل وان علينا ان نعدل اوضاع قواتنا في اليمن في هذه المرحلة بما يمكننا تخفيض جزء كبير منها وتستطيع البقاء هناك مدة اطول لأن الملك فيصل يعتقد ان لنا قوات كبيرة في اليمن تكلفنا اقتصادياً اكثر مما نطيق مما يضطرنا الى التسليم والانسحاب من اليمن دون قيد او شرط وهذا ما دعاني الى القول بأننا سنبقى في اليمن الى ما بعد عام ١٩٦٨»(١٢٢).

بانتهاء المؤتمر استأنفت قوات الملكيين عملياتها التي تمكنت عن طريقها اجتياح الحدود اليمنية بيد ان القيادة المصرية في اليمن انتهجت استراتيجية جديدة اعتمدت فيها تجميع القوات المصرية في المحاور الرئيسية بما يمكنها من سحق عمليات التسلل على الحدود معتمدة في ذلك على القوة الجوية وقد حققت هذه الستراتيجية نجاحًا ملحوظًا على المستوى العسكري اذ قامت الطائرات المصرية المتواجدة هناك بسحق قوى الملكيين المتواجدة على الحدود وفي قمم الجبال(١٢٣).

اعتمد الملكيين في عملياتهم على المرتزقة من أمريكا وأفريقيا وأوربا بعد ان اغدقوا عليهم بالأموال وأمدوهم بالأسلحة الحديثة(١٢٤) وفي أيلول عام ١٩٦٦ قامت القوات المصرية بعد وصول تعزيزاتها بهجوم واسع النطاق على قوات الملكيين بيد ان قوات الأخيرة تمكنت من صد الهجوم بعد الامدادات التي حصلت عليها من المملكة العربية السعودية(١٢٥) وبعد الاستراتيجية الجديدة التي انتهجتها الجمهورية العربية المتحدة في اليمن اخذت تعمل على تخفيض قواتها البالغة سبعين الف جندي في عام ١٩٦٥ لتصل الى عشرين الف جندي في عام

١٩٦٧[١٢٦] بيد ان اندلاع الحرب العربية- "الاسرائيلية" في حزيران عام ١٩٦٧ قد فرضت على الحكومة المصرية سحب قواتها من اليمن لاسيما بعد أن حصل اتفاق في مؤتمر الخرطوم في آب عام ١٩٦٧ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية المملكة العربية السعودية نص على انسحاب القوات المصرية من اليمن وترك الامر لأبناء اليمن لتحديد مستقبلهم فتجمعت القوات المصرية في الحديدة لتغادر اليمن بعد أن قضت خمس سنوات خاضت فيها الكثير من المعارك التي تمكنت من خلالها توطيد أركان النظام الجمهوري في اليمن[١٢٧].

وفي نطاق الجامعة العربية فقد اصدر مجلس الجامعة المنعقد في الثالث عشر إلى السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٤ قراراً نص على تدخل الجامعة العربية لحل النزاع القائم في اليمن فانتدبت لذلك ناصر الحاني رئيس الدورة وعبد الخالق حسونة الامين العام فقام وفد الجامعة العربية بزيارة المملكة العربية السعودية فأكد له الملك فيصل بأن المملكة العربية السعودية حريصة على عدم تخطي قواتها الحدود المشتركة مع اليمن واما علاقتنا مع الجمهورية العربية المتحدة فنحن على استعداد تام لتصحيح الاوضاع شريطة ايقاف الحملات الاذاعية والصحفية بين الدولتين كخطوة اولى لأعادة العلاقات الى طبيعتها بيننا وبين الجمهورية العربية المتحدة[١٢٨] وقد عملت الجامعة العربية على تسهيل اجتماع الجمهورية العربية المتحدة بالمملكة العربية السعودية فقد اجتمع جمال عبد الناصر بالامير فيصل فنتج عن هذا الاجتماع اتفاقية جدة الموقعة في الرابع والعشرين من آب عام ١٩٦٥ كما قامت بالإشراف على مؤتمر حرض الذي كان احد مقررات اتفاقية جدة[١٢٩] في حين ادانت الجامعة العربية الاعتداءات البريطانية المتكررة على الاراضي اليمنية على اثر القصف الذي قامت به طائراتها بـ "جبل جحاف" وتدمير قريه "صداح" وقد اصدر مجلس الجامعة العربية في اجتماعه المنعقد في تشرين الثاني عام ١٩٦٤ قراراً شجب فيه الاعتداءات البريطانية على الاراضي اليمنية معتبراً اياها عدواناً على جميع الدول العربية التي تؤيد اليمن وتؤازره بشتى الوسائل من اجل صد هذه الاعتداءات[١٣٠] وقد كررت الجامعة العربية ادانتها للاعتداءات البريطانية على اليمن في اجتماعها المنعقد في العاشر من ايلول عام ١٩٦٦ مؤكدة تضامنها مع الجمهورية العربية اليمنية ضد كل محاولات الضغط السياسي عليها[١٣١].

وقفت حكومة الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ بكل ما لديها من امكانيات عسكرية وسياسية واقتصادية فقد بعثت بقوات عسكرية برية وجوية وصل تعدادها إلى سبعين ألف مقاتل لمساعدة الثورة اليمنية ضد الهجمات التي يقوم بها بقايا الملكيين تساندهم المملكة العربية السعودية والأردن فضلا عن انها قامت بتشكيل نواة الجيش اليمني الذي اصبح فيما بعد الدرع الحصين لحدود الجمهورية العربية اليمنية من الاعتداءات الخارجية ناهيك عن الدعم الذي قدمته الجمهورية العربية المتحدة للثورة اليمنية في المجال الدولي.

- **الجنوب اليمني المحتل**

اندلعت المقاومة في الجنوب اليمني المحتل ضد الاستعمار البريطاني عام ١٩٥٠ ولاسيما بعد إن عاد أبنائه الذين ذهبوا للدراسة في مصر وعدد من الدول العربية[١٣٢] مما دفع السلطات البريطانية في الجنوب اليمني المحتلة إلى العمل على إيجاد مشروع لتقوية الانفصال المصطنع بين شمال اليمن وجنوبه[١٣٣] بيد إن هذا المشروع فشل بعد المقاومة التي أبداها سكان المحميات الامر الذي دفع السلطات البريطانية إلى ممارسة الضغط العسكري من اجل تنفيذ مشروعها الاستعماري فقد قامت القوات البريطانية المتمركزة في منطقة "مكايراس"، بهجوم مدفعي على منطقة البيضاء اليمنية كما قامت من جانب اخر بإثارة القبائل اليمنية بعضها ضد بعض[١٣٤].

استنكرت الحكومة المصرية هذه الاعتداءات واعتبرتها عدواناً سافراً على حدود اليمن وانتهاكاً لسيادته، كما اتهمت السلطات البريطانية بانها تسعى من وراء ذلك الى ممارسة ضغوط تمكنها في النهاية من تحقيق مشروعها الاستعماري في الجنوب اليمني المحتل[١٣٥] واستمرت السلطات البريطانية تمارس اعتداءاتها كأساليب ضغط لتحقيق هذا المشروع والذي ادت مصر دوراً بارزاً في فشله بعد أن سخرت إذاعاتها وصحفها في سبيل مهاجمة هذا المشروع مما اثر ذلك في آراء السكان المحليين في الجنوب اليمني المحتل بعد ان هاجمت الصحف والإذاعات المصرية سلاطين وامراء ومشايخ المحميات واتهمتهم بخيانة الدين والوطن خدمة للمصالح الاستعمارية[١٣٦] وقد ادت تلك الدعاية التي تناولتها الإذاعات والصحف المصرية الى فشل هذا المشروع الذي ارادت بريطانيا ان تجعل بموجبه عدن والمحميات الأخرى قاعدة قوية لخدمة

مصالحها[١٣٧]، ولم تقف الحكومة المصرية في دعمها لابناء الجنوب اليمني المحتل عند حدود الدعاية والاعلام بل تعدت ذلك فقد ارسلت بعثة مصرية برئاسة الصاغ صلاح سالم الى اليمن لانقاذ الحالة في اليمن بعد الاعتداءات البريطانية المتكررة نتيجة للنزاع القائم حول المحميات فاكد الصاغ صلاح سالم للحكومة اليمنية ان مصر على استعداد تام لمساندتها من اجل تحرير أراضي الجنوب اليمني المحتل[١٣٨].

أكد جمال عبد الناصر في تصريح له في آذار عام ١٩٥٦ على ان مصر كثيراً ما كانت تعول التضامن بين الدول العربية من اجل المصالح العربية في البحر الأحمر والمحيط الهندي اذ ان التأثير الأجنبي الذي يعد بمثابة الخطر الداهم للاستقلال السياسي والعسكري والاقتصادي العربي، وان التحرر الكامل هو احد أهداف الحكومة المصرية[١٣٩] بيد أن الفشل البريطاني في إدخال الدول العربية إلى حلف بغداد بعد أن رفضته مصر تؤيده المملكة العربية السعودية وسوريا دفع الحكومة البريطانية الى طرح مشروع الاتحاد في الجنوب اليمني المحتل للمرة الثانية عام ١٩٥٦ سعياً منها لتعويض فشلها بادخال الدول العربية إلى حلف بغداد[١٤٠] فضلاً عن انها ارادت بقيام هذا الاتحاد ان تجعل أي اعتداء او تدخل خارجي في الجنوب اليمني المحتل عدوان على اراضي دولة مستقلة[١٤١] ناهيك عن ان السلطات البريطانية كانت تسعى من وراء عرض هذا المشروع الى صرف أنظار ابناء الجنوب اليمني المحتل عن متابعة الاحداث الملتهبة بين مصر ودول العدوان الثلاثي على اثر تأميم قناة السويس في السادس والعشرين من تموز عام ١٩٥٦[١٤٢].

كان للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ الاثر السيئ على موقف بريطانيا في العالم العربي فقد رفض الشعب العربي في الجنوب اليمني وعدد من سلاطين المحميات هذا المشروع كما رفضته العديد من القبائل التي عدته تدخلاً في شؤونها وحريتها[١٤٣].

لم يقف الوعي الشعبي في الجنوب اليمني عند حدود رفضهم لهذا الاتحاد بل تعدى ذلك الى تأييد الحكومة المصرية في قتالها ضد دول الاستعمار الغربي فقد جرت العديد من المحاولات التي قام بها ابناء الجنوب اليمني ضد الوجود البريطاني ومنها ما قام به احد أعمال ميناء عدن عندما نسف إحدى القطع البحرية الحربية البريطانية[١٤٤].

بعد اندحار العدوان الثلاثي في حربه ضد مصر راح جمال عبد الناصر يوجه خطبة يؤكد فيها حتمية الانتصار على الاستعمار وقهره مهما كانت قوته وان على الشعوب العربية المغتصبة حقوقها ان تناضل من اجل استردادها الأمر الذي ادى الى انفجار الوضع الذي تحول معه السخط الشعبي في الجنوب اليمني المحتل إلى زحف ثوري اجبر البريطانيين على استخدام القوات العسكرية التي اشتبكت مع المتظاهرين فسقط على إثرها عشرات القتلى والجرحى بيد ان المظاهرات في عدن استمرت رغم كل الارهاب والبطش بل انها انتقلت من عدن الى القرى المجاورة لها ذات الأرض الجبلية الوعرة والذي ساعدها ذلك على القيام بثورات قتل على اثرها العديد من الجنود البريطانين وحطمت عدد من القوافل ومؤن النجدة[١٤٥].

قامت إذاعات وصحف القاهرة في أيلول عام ١٩٥٦ بفضح الأساليب الاستعمارية التي تتبعها السلطات البريطانية في هذه المنطقة وقد كان لهذه الدعاية الأثر الكبير في توعية أبناء الشعب العربي في جنوب اليمن المحتل[١٤٦] مما أشعل الموقف في هذه المنطقة وأصبح مركز اهتمام القيادة البريطانية التي وصفت هذا الموقف بأنه في طريقه للتحول إلى ثورة شعبية مسلحة فعملت على استخدام كافة الوسائل لردع هذا التحرك الشعبي قبل ان يتحول الى ثورة مسلحة وليكون بمثابة ثأر لهزيمة السويس فقصفت الطائرات البريطانية المدن والقرى في الجنوب اليمني بيد انها لم تستطيع أن تقتل الارادة الشعبية لدى أبناء الشعب في تلك المنطقة والذي دخل تحت وطأة العدوان البريطاني مرحلة التكتلات الوطنية لمواجهة المخططات الاستعمارية[١٤٧].

استمرت الاعتداءات البريطانية على مناطق الجنوب اليمني ففي السادس من كانون الثاني عام ١٩٥٧ قامت الطائرات البريطانية بقصف منطقة بيجان فاشتبكت مع القوات اليمنية والقبائل المتمردة هناك واستمر القتال حول "الضالع وبيجان والربوى"[١٤٨] وكانت الحملات الإعلامية التي تصدر عن راديو القاهرة ذا تأثير كبير على الساحة اليمنية ولاسيما ان هذا الإعلام ركز على ان الاستعمار البريطاني يعد العدة لغزو اليمن على نطاق واسع[١٤٩].

تجددت المساعي ثانية لاقامة الاتحاد الفيدرالي بين محميات الجنوب اليمني على اثر انضمام اليمن الشمالي إلى الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ إذ شعر العديد من زعماء المحميات بأن سلطانهم في خطر بعد ان أخذت

اغلب الحركات الوطنية في الجنوب اليمني تدعو الى توحيد الوطن بشماله وجنوبه فكان قيام الاتحاد الفيدرالي والارتباط ببريطانيا هو الحل الامثل في نظر بعض سلاطين المحميات فأخذ ثلاثة من هؤلاء السلاطين وهم حكام "الفضلي، العوذلي، وبيجان" زمام المبادرة وطلبوا من الحكومة البريطانية ان تساعدهم في إنشاء هذا الاتحاد(١٥٠).

رحبت الحكومة البريطانية بتلك المبادرة لأنها تهدف إلى خدمة مصالحها الاستعمارية ولتزايد خشيتها من الحركة الوطنية في الجنوب اليمني بعد انضمام اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة في الثامن من آذار عام ١٩٥٨ وقد سبق ان حذرت بريطانيا سلاطين وأمراء المحميات في الجنوب اليمني المحتل من قضية انتشار الافكار القومية التي ينادي بها جمال عبد الناصر(١٥١) ولقيام هذا الاتحاد زار بريطانيا سلاطين "الفضلي، العوذلي، بيجان، العوالق العليا، يافع السفلى، والضالع" في تموز عام ١٩٥٨ وصدر تصريح مبدئي عن تكوين الاتحاد الفيدرالي وتم توقيع معاهدة جديدة بين هذه المقاطعات الست المنظمة الى الاتحاد وبين الحكومة البريطانية في الثامن من شباط عام ١٩٥٩(١٥٢) وقد هاجمت الجمهورية العربية المتحدة هذا الاتحاد اذ انتقد جمال عبد الناصر سياسة الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني مستخدماً الاتحاد الفيدرالي الذي اكد على انه محاولة بريطانية للقضاء على القومية العربية بعد ان منعت منح الجنسية العدنية لأي عربي في الوقت الذي عملت فيه على منح هذه الجنسية للجموع التي جلبتها من الكومنولث البريطاني سعياً لقلقلة التوازن البشري لصالح السكان الاجانب وانهاء القومية العربية في هذا الجزء المحتل كما اشار بمقاومة ابناءه(١٥٣).

دخلت مشيخة دثينة والعقربي في شباط عام١٩٦٠ الى الاتحاد تبعتها سلطنة الواحدي وبير علي عام ١٩٦٢(١٥٤) اما عدن فقد اصدرت الحكومة البريطانية كتاباً ابيضاً في العشرين من اب عام ١٩٦٢ الذي نص على: «ان تصبح محمية عدن ضمن ولايات الاتحاد إبتداءاً من اذار عام ١٩٦٣» واعتبر هذا الكتاب ملحق لمعاهدة عام ١٩٥٩(١٥٥)، وعرضت خطه دمج عدن على المجلس التشريعي في الرابع والعشرين من ايلول عام ١٩٦٢ والتي قوبلت بمعارضة شديدة من السكان المحليين والحركات الوطنية فقد دعا الحزب الاشتراكي ابناء عدن الى التظاهر احتجاجاً على تشكيل المجلس التشريعي في

عدن والمطالبة بعقد انتخابات عامة وتكوين حكومة منتخبة في عدن قبل البحث في موقفها من الاتحاد(١٥٦).

استمرت المظاهرات لمدة ثلاثة ايام من الثالث والعشرين إلى السادس والعشرين من ايلول عام ١٩٦٢ وجرى التصديق على قرار الدمج بأغلبية خمسة عشر صوتاً وما ان أعلنت موافقة المجلسين التنفيذي والتشريعي على دمج عدن اندلعت المظاهرات في عدن واشتبكت مع القوات البريطانية وتم اعتقال عدد كبير من الزعماء وقادة الأحزاب المناوئة للاستعمار البريطاني(١٥٧) وقد نتج عن عملية الدمج القسري لجوء الحركة الوطنية إلى أسلوب المقاومة المسلحة بدلاً عن المقاومة السياسية التي أطالت عمر الاحتلال. ففي اليوم التالي لإعلان دمج عدن في السادس والعشرين من أيلول عام ١٩٦٢ حدثت الثورة في اليمن الشمالي والتي كانت فرصة فريدة من نوعها لمساندة النضال الثوري في الجنوب اليمني من قبل الجمهورية العربية المتحدة عن طريق قيادة القوات المصرية التي ذهبت إلى اليمن الشمالي لمساندة هذه الثورة(١٥٨) وبذلك فان بريطانيا بدلاً من ان تكون قد حققت أهدافها في حماية قاعدتها بعدن والداخل اليمني من المد القومي بعد ان ضمت عدن إلى الاتحاد أصبح ملاصقاً لعدن على اثر التواجد العسكري المصري في شبه الجزيرة العربية على الحدود بين عدن واليمن الشمالي(١٥٩).

أسهمت مصر إسهاما كبيرا في دعم الثوار في الجنوب اليمني المحتل فقد هيأت لهم المعسكرات في مدينة تعز لتدريبهم وإعداد المقاومة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني المحتل وقد أطلق على هذه العملية اسم ـ " صلاح الدين الحديدي"(١٦٠).

بدأت العمليات القتالية ضد القوات البريطانية بعد ان قام احد الثوار بإلقاء قنبلة على المندوب السامي البريطاني ومجموعة من قادة الاتحاد عندما كانوا في المطار لمغادرة عدن إلى لندن لاجراء مباحثات دستورية مما ادى إلى مقتل شخصين وجرح خمسين آخرين(١٦١).

اهدت الحكومة المصرية إلى أبناء الجنوب اليمني المحتل بعد عودتهم إلى بلادهم جميع الاسلحة الشخصية التي كانت بحوزتهم عندما جاءوا إلى اليمن الشمالي لمساندة الثورة اليمنية إلى جانب القوات المصرية ومعها كمية كبيرة من الذخيرة وبمجرد عودتهم إلى مناطق سكناهم في ردفان احدى مناطق الجنوب اليمني المحتل أثاروا مخاوف امير الضالع الذي راح يحرض السلطات

البريطانية مدعياً ان الاسلحة التي يحملها هؤلاء ما هي الا ترتيباً دبرته الحكومة المصرية لاشعال نار الثورة ضدهم[١٦٢] الامر الذي دفع السلطات البريطانية إلى استصدار قرار يقضي بتسليم اهالي ردفان لاسلحتهم ودفع ضمانات مالية قدرها خمسة آلاف شلن عن كل رجل عائد من اليمن بيد ان امتناعهم عن تسليم اسلحتهم دفعت السلطات البريطانية إلى تنفيذ القرار بقوة السلاح فحدثت نتيجة لذلك عدة اشتباكات وصلت ذروتها في الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٦٣[١٦٣].

اعتقد البريطانيون في بادي الأمر بأن هذا مجرد تمرد قبلي بيد ان الجبهة القومية حولت هذا التمرد إلى ثورة لاسيما بعد ان تبنت الجمهورية العربية المتحدة الثورة واعلنت عن استعدادها التام لمساندتها واعتبرت الجبهة القومية انتفاضة ردفان بدءً للثورة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني فتولت قيادة الثورة بعد ان ارسلت احد اعضائها "عبد الله المجعلي" الذي اعترفت به القبائل الردفانية قائداً لها في الوقت الذي رفضت قوى وطنية اخرى هذه الانتفاضة مدعية بأنه مجرد تمرد قبلي وكأنها من هذه القوى حزب الشعب الاشتراكي، والمؤتمر العمالي التي كانت ترى في المقاومة السياسية خير أسلوب لنيل الاستقلال[١٦٤].

ما ان وشكت ذخيرة الردفانيين على النفاذ نتيجة لضراوة المعارك التي اشتبكوا بها مع الاستعمار البريطاني ارسلوا إلى صنعاء لطلب المساعدة من القيادة المصرية التي قدمت لهم مساعدات مادية وعسكرية بناءً على اوامر صادرة من الحكومة المصرية في القاهرة من اجل تمكين الردفانيين من الصمود في وجه المحاولات الاستعمارية واستمرت المساعدات المصرية لهم دون انقطاع[١٦٥] مما دفع الاستعمار البريطاني إلى القيام بغارة جوية على قرية "حريب" اليمنية كإنذار للقيادة المصرية في صنعاء بيد ان الانذار جاء بنتائج عكسية فقد زادت مصر في دعمها للثوار فلم تقف عند حدود المساعدات العسكرية بل تعدت ذلك إلى العمل على توحيد القوى الوطنية داخل اليمن الجنوبي ففي التاسع عشر من اب عام ١٩٦٣ وبدعم من الجمهورية العربية المتحدة تشكلت الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل التي اخذت على عاتقها قيادة عمليات الثوار في داخل الجنوب اليمني ضد الاستعمار البريطاني[١٦٦].

أرسلت الجبهة القومية وفداً يتكون من قحطان الشعبي، وطه مقبل، وعلي السلاّمي إلى القاهرة لتدارس مدى امكانية الجبهة القومية على قيادة الثورة في الجنوب اليمني المحتل فطالب الوفد حكومة العربية المتحدة بضرورة الإسراع في مد الثوار بردفان ليقفوا في وجه المحاولات الاستعمارية الرامية إلى سحق الثورة[١٦٧].

اعلن جمال عبد الناصر عن تأييده للثوار في الجنوب اليمني المحتل في خطاب له في الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٩٦٣ ببور سعيد قائلاً: «ان احتلال بريطانيا لعدن والجنوب اليمني المحتل كانت رغم ارادة الشعب... واننا نؤيد احرار عدن واحرار الجنوب اليمني المحتل بكل قوتنا وان كل امكانياتنا ستستخدم للتخلص من الاستعمار البريطاني في المنطقة». كما طالب في خطابه الذي القاه عندما زار اليمن لأول مرة في الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٦٤ الاستعمار البريطاني ان يرحل عن عدن قائلاً: «ان بريطانيا لا بد ان تجلي عن عدن وان كلاً من عدن والجنوب اليمني ارضاً عربية، وان من المستحيل تماماً على بريطانيا ان تفرق عرباً عن عرب أو يمنين عن يمنين... واننا لن نسمح للاستعمار بأن يبقى في أي جزء من اجزاء الوطن العربي»[١٦٨].

أثارت هذه الخطابات الحكومة البريطانية والتي قدمت شكوى إلى هيئة الامم المتحدة ضد السياسة التي ينتهجها جمال عبد الناصر حيال اليمن وعدت هذه الخطابات نقضاً لقرارات الامم المتحدة بيد ان جمال عبد الناصر رد على هذه الشكوى في خطاب له في السادس والعشرين من نيسان عام١٩٦٤ اكد فيه ان الاستعمار البريطاني واصراره على الاستمرار في بقاءه على ارض عربية، ورفضه تصفية قاعدة عدن العدوانية هو خروج بذاته عن قرارات الامم المتحدة فادت هذه الخطابات دوراً بارزاً في نشاط العمليات القتالية ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني المحتل اضطرت معها السلطات البريطانية إلى استخدام السلاح الجوي الملكي للسيطرة على الوضع[١٦٩] الا ان ذلك لم يجدي نفعاً فقد حولت الجبهة عملياتها إلى داخل عدن مستهدفةً في هذه العمليات المؤسسات الحكومية وبيوت الضباط البريطانيين وضباط المخابرات والمخبرين أعوان الاستعمار البريطاني[١٧٠].

تطورت عمليات الثورة وازدادت رقعة اتساعها بعد أن فتحت الجبهة القومية جبهات قتال أخرى في المنطقة الوسطى ضد الاستعمار البريطاني على

وجه الخصوص في منطقة دثينة أيماناً منها بان الاستعمار البريطاني لن يتخلى عن مصالحه الإستراتيجية والاقتصادية في الجنوب اليمني بمجرد مناورات سياسية[١٧١].

إزاء ذلك حشدت بريطانيا قواتها العسكرية المعززة بالأسلحة الثقيلة يساندها السلاح الجوي الملكي سعياً منها لإجهاض الثورة غير انها عجزت عن ذلك بسبب تدفق الأسلحة إلى الثوار الذي كانت تزودهم بها الحكومة المصرية فضلاً عن الضربات الساحقة التي وجهتها الثورة إلى القوات البريطانية في مراكز تجمعها ساعدهم على ذلك طبيعة الأرض وسوء الاحوال الجوية الدائم في ردفان والمناطق الاخرى وصعوبة وصول الامدادات إلى القوات البريطانية بسبب الكمائن والهجمات المفاجئة التي يقوم بها الفدائيين الذين تلقوا تدريباتهم في تعز فضلاً عن فتح الثوار للعديد من جبهات القتال في كل من عدن والضالع والحواشب الشرقية وردفان الغربية مما ادى إلى تفرق القوات البريطانية وانسحابها بعد ان تكبدت خسائر فادحة في الارواح والمعدات[١٧٢].

اكد ممثل الجبهة القومية عند مقابلته لجنة تقصي الحقائق المنبثقة من لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة في حزيران عام ١٩٦٤ بالقاهرة بان الشعب العربي في الجنوب اليمني لم يعلن المقاومة المسلحة من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة وإنما جاءت لتدين الاستعمار البريطاني وان هذه القرارات لا تمثل كل مطالب الثورة على الإطلاق[١٧٣].

قامت الصحف والإذاعات المصرية بنقل أخبار الثورة ونشاطاتها على المستوين العسكري والسياسي الأمر الذي احرج الحكومة البريطانية كثيراً في المحافل الدولية فضلاً عن ما قدمه المسؤولون المصريون لدى هيئة الأمم المتحدة من دعم وإسناد للثوار في الجنوب اليمني فلم تترك مصر وسيلة إلا واستغلتها لتنقل إلى المحافل الدولية ما حققته الثورة التي تطالب باستقلال شعبها وجلاء الاستعمار البريطاني[١٧٤].

على ان عجز السلطات البريطانية في اجهاض الثورة بقوة السلاح لجات إلى المفاوضات لامتصاص نغمة الثوار فدعت لمؤتمر دستوري يعقد بلندن في حزيران عام ١٩٦٤ لبحث مستقبل الجنوب اليمني[١٧٥] بيد ان عدم دعوتها لممثلي المنظمات الشعبية والاحزاب السياسية إلى هذا المؤتمر دفع اللجنة الفرعية التابعة للجنة تصفية الاستعمار بالامم المتحدة إلى عدم الاعتراف

بصلاحية المؤتمر للتعبير عن رأي ابناء الجنوب اليمني وسرعان ما انقسم المؤتمر على نفسه نتيجة لجهود الثورة ومساندة الحكومة المصرية لها فقد انسحب السلطان أحمد عبد الله الفضلي من المؤتمر وذهب إلى القاهرة ليكشف ما كانت تبتغيه بريطانيا التي أرادت ان تكبل المنطقة بقيود جديدة[١٧٦] الأمر الذي احدث ضجة اعلامية اثرت في الموقف البريطاني فراحت بريطانيا تعلن بعد نهاية المؤتمر عن مشروع دستور جديد لدولة جديدة مستقلة وان واستقلالها لن يتأخر عن عام ١٩٦٨[١٧٧].

اتهمت الحكومة المصرية الاستعمار البريطاني بالتحايل على قرارات الامم المتحدة التي تقضي بتصفية قاعدة عدن واجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف الأمم المتحدة لانتخاب حكومة وطنية ومنح حق تقرير المصير للشعب العربي في الجنوب اليمني فقد أكدت الصحف والإذاعات المصرية ان المؤتمر ليس سوى اسلوب من أساليب التمويه التي اعتاد عليها الاستعمار البريطاني لإضفاء صفة الشرعية على احتلالها للجنوب اليمني المحتل تحت حجة الدستور الجديد المفضي إلى الاستقلال[١٧٨].

استمرت الحكومة المصرية تدعم الثوار في الجنوبي اليمني المحتل فازدادت العمليات القتالية في عام ١٩٦٦ ضد الاستعمار البريطاني وأصبحت أكثر عنفاً وضراوة بفضل لسلاح ومعسكرات التدريب التي انشأتها الحكومة المصرية في القاهرة وتعز التي تهدف الى تدريب الثوار[١٧٩] مما اجبر الحكومة البريطانية على جلب العديد من قواتها في اوربا وبريطانيا نفسها لمواجهة الثوار فأشاعت بريطانيا حالة من الرعب والتخريب وملأت السجون والمعتقلات بالمواطنين السياسيين مستهدفة من وراء ذلك التمهيد لقيام حكومة جديدة خاضعة للادارة البريطانية لكي تصورها بانها الحكومة التي تمثل ارادة الشعب في الجنوب اليمني المحتل حتى تتمكن من تنفيذ قرارات الامم المتحدة[١٨٠].

قدمت حكومة الجمهورية العربية المتحدة دعمًا عسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا للثوار في الجنوب اليمني المحتل إذ زودتهم بكميات كبيرة من الأسلحة كانت تجهزهم بها القيادة المصرية في اليمن الشمالي بناءً على أوامر من حكومة الجمهورية العربية المتحدة فضلاً عن المجهود الكبير الذي بذلته لتوحيد القوى الوطنية داخل اليمن الجنوبي والتي أخذت على عاتقها مهمة قيادة المعارك ضد الاستعمار البريطاني ناهيك عن الدعم السياسي الذي راح يؤكده جمال عبد

الناصر في خطاباته مطالبًا الاستعمار البريطاني بالجلاء عن أراضي اليمن الجنوبي.

الخاتمة

ان مصر كانت تهدف الى تزعم العالم العربي من خلال منادا\اتها بوحدة الـوطن العربـي علـى اسـاس القوميـة العربيـة، فأخـذت تنشـر الافكـار القوميـة والتقدمية التي لاقت قبولا كبيرا لدى اغلب الشعوب العربية لا سيما في منطقة الخليج والجزيرة العربية مما أدى في النهاية الى حدوث بعض الثورات في تلك المنطقة ضد حكوماتها الملكية. فما كان على مصر الا ان تدعم بكل امكانياتها هذه الثورات سعيا منها للقضاء على الانظمة الملكية في تلك المنطقة والمعروفة بولائها للغرب وقد ظهر الدعم المصري واضحا جليا في ثورة عام ١٩٦٢ في اليمن الشمالي بعد ان ارسلت عدد كبير من قواتها الجوية والبرية الى هناك لمساندة الثورة ضد الملكيين الذين تساندهم المملكة العربية السعودية بدعم بريطاني واضح فضلا عن انها قدمت دعما ليس بالاقل من هذا الدعم لثوار الجنوب اليمني المحتل والثوار العمانيين ضد الاحتلال البريطاني.

*** بحث مستل من رسالة ماجستير بعنوان: "موقف مصر من قضايا المشرق العربي ١٩٥٢– ١٩٦٧" تقدم بها عماد كريم عباس، الى مجلس كلية الآداب– جامعة الانبار.**

(١) إسماعيل البو هلال، المسألة العمانية، (بغداد، د. ت)، ص٤٧–٤٨.

(٢) مكتب إمامة عمان ببغداد، كفاح عمان، (بغداد، ١٩٦٣) ص٥١–٥٢؛ أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب

العربـي، (د.م، د.ت)، ص١٧١، فضـيل عبيـد، عمـان، الخلـيج العربـي، ط٢، (دمشق، ١٩٧٠)، ص٤٨.

[٣] طـه الفياض، عدوان الانكليز علـى واحـة البريمـي وموقف الشـعوب علـى العربيـة من هذا العدوان، (د.م، ١٩٥٥)، ص٤٠.

[٤] محمد علي الرزق، قضية عمان في المجال الدولي وأمام هيئة الأُمم المتحدة، (د. م، د. ت)، ص١٦.

[٥] قـرارات جامعــة الـدول العربيــة، ر. ق ٢٩٠، د٢٣، ج٢، ت٣١ آذار ١٩٥٥. www.moqatel.com

[٦] قرارات جامعة الدول العربيـة، ر. ق ١٠٢٠، د ٢٤، ج٣، ت ١٤ تشرين الأول ١٩٥٥.

[٧] محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب. النشأة، التطور، المصائر، ط١، (دمشق، ١٩٧٧) ص ٣٩٣.

[٨] نقلاً عن: فضيل عبيد، المصدر السابق، ص٥٠-٥١، إسماعيل البو هلال، المصدر السابق، ص٦١-٦٢.

[٩] المصدر نفسه، ص٦٠.

[١٠] باروت، المصدر السابق، ص٣٩٣.

[١١] الموسوعة الناصرية، نضال عبد الناصر، مؤسسة الأبحاث العلمية، (د.م، د.ت) ص٤٩١.

(١٢) ج. د. ع، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورته السادسة والعشرين، تشرين الأول ١٩٥٦، ص١٧-١٨؛ إسماعيل البو هلال، المصدر السابق، ص٩١.

(١٣) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص٤٩١.

(١٤) إسماعيل البو هلال، المصدر السابق، ص ٩١- ٩٢.

(١٥) باروت، المصدر السابق، ص٣٩٤.

(١٦) مكتب إمامة عمان ببغداد، المصدر السابق، ص٥٧.

(١٧) أمين سعيد،المصدر السابق،ص١٧٣؛ فضيل عبيد، المصدر السابق، ص ٥٣.

(١٨) إسماعيل البو هلال، المصدر السابق، ص ٨٤.

(١٩) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٦٨١ برقية السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية ذي الرقم ٣٩٩٥/٣٩٩٥/٤ في١٧ آب ١٩٥٧و ١٢، ص ٢٥؛ قرارات جامعة الدول العربية، ر. ق ١٣٦٧، د ٢٧، ج ٧، ت١٢ آب ١٩٥٧.

(٢٠) قرارات جامعة الدول العربية، ر. ق ١٥٩٦، د ٣٢، ج٤، ت ٧ أيلول ١٩٥٩.

(٢١) فضيل عبيد، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٢٢) إسماعيل البو هلال، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٢٣) قرارات جامعة الدول العربية، ر ق ١٦٥٤، د٣٣، ج٢، ت٩ نيسان ١٩٦٠.

(٢٤) ج. د. ع، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورته الخامسة والثلاثين، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٥؛ مكتب إمامة عُمان ببغداد، المصدر السابق، ص ٩٣-٩٤.

[٢٥] ج. د. ع، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورته الخامسة والثلاثون، المصدر السابق، ص٥٥.

[٢٦] الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٩٣.

[٢٧] إسماعيل البو هلال، المصدر السابق، ١٢٧.

[٢٨] ج. د. ع، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورته الخامسة والثلاثون، المصدر السابق، ص٥٥؛ الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ٤٩٣.

[٢٩] إسماعيل البو هلال، المصدر السابق، ص ١٢٨.

[٣٠] ج. د. ع، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورته الخامسة والثلاثون، المصدر السابق، ص ٥٦، أمين سعيد، المصدر السابق، ص ١٨٢.

[٣١] إسماعيل البو هلال، المصدر السابق، ص ١٠٧.

[٣٢] مكتب إمامة عمان لبغداد، المصدر السابق، ص ٩٤.

[٣٣] محمد علي الرزق، المصدر السابق، ص ٤٩؛ إسماعيل البو هلال، المصدر السابق، ص ١٠٨– ١١٠.

[٣٤] محمد علي الرزق، المصدر السابق، ص ٥٢.

[٣٥] الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٩٣.

[٣٦] إسماعيل البو هلال، المصدر السابق، ص ١١٩– ١٢٠.

[٣٧] المصدر نفسه، ص ١٢٢– ١٢٥.

[٣٨] المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٣٩) مكتب امامة عمان ببغداد، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١١٣-١١٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١١٥-١٢١.

(٤٢) باروت، المصدر السابق، ص ٣٩٦- ٣٩٩.

(٤٣) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني (١٩٦٥-١٩٧٤)، ط١، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٩-١٠.

(٤٤) ج. د. ع، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورتها الأربعين، المصدر السابق، ص ٥٣، قرارات الجامعة العربية، ر. ق ١٨٨٣، د ٣٩، ج٢، ت ٢ نيسان١٩٦٣.

(٤٥) الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، المصدر السابق، ص ٦٥٦.

(٤٦) عبد الرحمن البيضاني، اليمن وثورة ٢٣ يوليو، ص٣، نص المقال منشور على شبكة الانترنيت على الموقع www.Ahram.org ؛ صلاح الدين المنجد، وثائق ونصوص اليمن و المتحدة بين الاتحاد والانفصال، (بيروت،١٩٦٢)، ص٤٣.

(٤٧) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملفه ٤١١/٣٥١ تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، و ٢٨، ص١٥٤.

(٤٨) عمر مهدي خليل الحيالي، اليمن الشمالي (١٩٤٨-١٩٦٢)، دراسة في العلاقات الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية، (جامعة الموصل،٢٠٠٦)، ص٦٦؛ احمد قايد الصائدي، لمحة عن

العلاقات اليمنية المصرية عبر التاريخ، مجلة كلية الآداب، (جامعة صنعاء،١٩٨٩)، العدد ١٠، ص٣٧.

(٤٩) احمد حمروش، المصدر السابق، ص ٢٠٦-٢٠٧؛ عبد الرحمن البيضاني، المصدر السابق، ص٣.

(٥٠) عبد الرحمن البيضاني: سياسي يمني ولد في مصر من أب يمني وأم مصرية له صلات مع الطلبة اليمنيين في الخارج في فترة الخمسينات، تعامل مع نظام الامامة كغيره من الأشخاص شغل منصب القائم بالأعمال اليمني في بون بألمانيا الشرقية، هرب الى مصر وانظم الى حركة المعارضة شارك في الإعداد لثورة سيبتمبر ١٩٦٢ عمر الحيالي، المصدر السابق، ص٥٧.

(٥١) نازك زكي إبراهيم، مصر والمتغيرات في اليمن ١٩٤٨-١٩٦٢، مركز بحوث الشرق الأوسط ١٩٩٨، ص ٦٧.

(٥٢) احمد حمروش، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٥٣) تشكل تنظيم الضباط الاحرار في اليمن واعلن عنه رسمياً في كانون الاول ١٩٦١ وهو تنظيم لا يتجاوز أعضاءه الاربعين شخصاً كان له فروع في صنعاء وتعز وقد كان يهدف الى الغاء النظام الامامي واقامة جمهورية يمنية والقيام بتغيرات جذرية في اليمن تشمل النواحي السياسية والاقتصادية كافة: عمر الحيالي، المصدر السابق، ٦٧.

(٥٤) احمد الرحومي واخرون، أسرار ووثائق الثورة اليمنية، (بيروت،١٩٧٨)، ص١٠٣-١٠٤، عبد العزيز المقالح، ثورة ٦ سيبتمبر.دراسات وشهادات

للتـاريخ، الكتـاب الثـاني، مركـز الدراسـات والبحـوث الـيمن – صـنعاء، (د.م، د.ت)، ص٢٩.

(٥٥) عبد الرحمن البيضاني، المصدر السابق، ص٤

(٥٦) احمد حمروش، المصدر السابق، ص٢٠٨

(٥٧) من أهم هذه الإجراءات: تكوين مجلس استشاري يتكون من اربعين شخصاً يجري انتخاب نصفهم ويُعيّن النصف الآخر، وتكوين مجالس بلدية منتخبة في مدن اليمن، وتنظيم مجلس الوزراء على أن يرأسه الإمام وإلغاء نظام الرهائن وتوسيع المشاريع العمرانية التعليمية، الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص٤٢٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص٤٢٢.

(٥٩) احمد حمروش، عبد الناصر والعرب، ص٢٠٨

(٦٠) نازك زكي ، المصدر السابق، ص٦٩.

(٦١) عمر الحيالي، المصدر السابق، ص٦٨.

(٦٢) احمد حمروش، المصدر السابق، ص٢٠٩؛ نازك زكي، المصدر السابق، ص٦٩.

(٦٣) عمر الحيالي، المصدر السابق، ص٦٩.

(٦٤) علي عبد الله السلال: عسكري وسياسي يمني اول رئيس للجمهورية العربية اليمنية ولد عام ١٩١٧ تخرج من الكلية العسكرية العراقية ببغداد وعاد الى اليمن عام ١٩٣٩ وخدم في الجيش وتدرج في الرتب وفي عام ١٩٥٥ عينه ولي عهد اليمن سيف الاسلام البدر رئيساً لحرسه في ٢٧ ايلول ١٩٦١ شارك

في الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكم الأئمة، مأمون شاكر إسماعيل، العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٥٦- ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ٢٠٠٥، ص ١٩١.

(٦٥) غسان الربيعي، العلاقات السياسية المصرية- السعودية ١٩٥٧- ١٩٦٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليان بغداد ٢٠٠٦، ص٧٨-٧٩.

(66) Peter Mansfield. Nasser Harold Blakemore and Rabin hallett Great Britain. First Published, 1969. P: 130

(٦٧) اودجار اوبلانس، الحرب في اليمن، ترجمة، عبد الخالق محمدلاشين، (الدوحة،١٩٨٥)، ص١٠٦-١٠٧؛ عادل نور الدين، اليمن ماضية وحاضره، (عابدين،١٩٦٤)، ص٥١.

(٦٨) غسان الربيعي، المصدر السابق،٧٩.

(٦٩) لجنة كتب قومية، اليمن ثورة وسلام، (د.م، د.ت)، ص ١٥٢.

(٧٠) نازك زكي، المصدر السابق، ص ٧٠؛ احمد حمروش، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٧١) عبد الرحمن البيضاني، المصدر السابق، ص٤.

(٧٢) اودجار اوبلانس، المصدر السابق، ص ١٣٠-١٣١.

(٧٣) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص٤٢٣؛ جريدة الاهرام، العدد (٢٧٧٠٦) في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٢، ص١.

(٧٤) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ج١، ط١، (القاهرة، ١٩٨٨) ص٦٢٤.

(٧٥) جريـدة المـواطن، العـدد (١٦٠) فـي ٩ تشـرين الاول ١٩٦٢، السـنة الثانيـة، ص١؛ اودجار اوبالانس، المصدر السابق، ص١٣٤.

(٧٦) اليمن الجديد (مجلة)، العدد (٦) في ايلول ١٩٨٥، ص١٧.

(٧٧)هيكل، المصدر السابق، ص ٦٢٦؛ احمد حمروش، المصدر السابق، ص٢١٩.

(٧٨)هيكل، سنوات الغليان ، ص٢٢٨.

(٧٩) جريدة المواطن، العدد (١٦٠)، ص١؛ جريدة الأهرام، العدد (٢٢٧٠٦).

(٨٠)هيكل، المصدر السابق، ص٦٢٥.

(٨١) اودجار اوبلانس، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٨٢)هيكل، المصدر السابق، ص٦٢٦.

(٨٣) جريدة المواطن،العدد(١٦١) في١٠ تشرين الأول١٩٦٢، السنة الثانية، ص١.

(٨٤) جريدة المواطن، العدد (١٦٠)، ص١.

(٨٥) جريدة المواطن،العدد(١٦٣) في١٢ تشرين الأول،١٩٦٢ السنة الثانية، ص١.

(٨٦) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملفه ٤١١/٣٥١ تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية (سري) ذي الرقم ١٤٩٥/١٨/٢في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٢، و١، ص١.

(٨٧) ترينداد: دولة في الانتيل شرقي فنزويلا مساحتها ٥,١٢٨ كم٢ وتعدادها ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة عاصمتها "بورت اوف سبين" تتألف من جزيرتي ترينداد والتي مساحتها ٤,٨٢٨ كم٢ وتعدادها ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة وتوباغو مساحتها ٣٠٠ كم٢ وتعدادها ٥٠,٠٠٠ نسمة تتبعها بعض الجزر الصغيرة من دول الكومنولث استقلت عام ١٩٦٢. لويس معلوف، المنجد في الإعلام، ط٢٦، مؤسسة منشورات دار العلم، (د.م ،د.ت)، ص١٧٣.

(٨٨) د.ك.و،ملفات مجلس السياده،ملفه٣٥١/ ٤١١ تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلـــى وزارة الخارجية(ســـري)ذي الـــرقم ١٤٩٥/١٨/٢فـــي ١٨تشـــرين الثاني١٩٦٢،و١، ص١؛ هيكل، المصدر السابق، ص٦٣٩.

(٨٩) محمد حسنين هيكل،هذا الوضع القاطع في معركة اليمن، جريدة الأهرام، العدد ٢٧٦٩٩ في ١٢ تشرين الأول١٩٦٢، السنة٨٨، ص٤٣.

(٩٠) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملفه ٤١١/٣٥١ تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية (سري) ذي الرقم ١٤٩٥/١٨/٢ في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٢، و١،ص١.

(٩١) جريدة الأهرام، العدد ٢٧٧٠٦، ص١.

(٩٢)هيكل، هذا الوضع القاطع، ص٤٣.

(٩٣) جريدة الأهرام، العدد ٢٧٧٠٦، ص١.

(٩٤) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٣٥١ تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية (سري) ذي الرقم ١٤٩٥/١٨/٢في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٢، و١، ص٢.

(٩٥) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، المصدر السابق، ص٤٣٦.

(٩٦) د.ك.و،ملفات مجلس السيادة،٤١١/٣٥١تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية(ســـري)ذي الـــرقم١٤٩٥/١٨/٢ فـــي ١٨تشـــرين الثاني١٩٦٢،و١ص٢.

(٩٧) المصدر نفسه ، ص٣.

(٩٨) احمد حمروش، المصدر السابق، ص ٢٢١؛ عبد الرحمن البيضاني، المصدر السابق، ص٤.

(٩٩) اودجار اوبلانس، المصدر السابق، ص ١٤٠.

(١٠٠)هيكل، سنوات الغليان، ص٦٤٠-٦٤١؛ عبد الرحمن البيضاني ،أسرار ووثائق أزمة الأمة العربية وثورة اليمن، (القاهرة،١٩٨٤)، ص٥٢٥.

(١٠١)هيكل، سنوات الغليان، ٦٤٣-٦٤٤.

(١٠٢) عبد الرحمن البيضاني، اليمن وثورة ٢٣ يوليو، ص٤

(١٠٣) هيكل، سنوات الغليان، ص٦٤٥.

(١٠٤) احمد حمروش، عبد الناصر والعرب، ص٢٢٩؛ عبد الرحمن البيضاني،اليمن وثورة ٢٣ يوليو، ص٤.

(١٠٥) مأمون شاكر إسماعيل، المصدر السابق، ١٤٥.

(١٠٦)هيكل، سنوات الغليان، ص ٦٥٣-٦٥٤.ا

(١٠٧) اودجار اوبلانس، المصدر السابق، ص١٤٥.

(١٠٨) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٣٥١ تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية رقم ٢٥/٢٥/٢ في ٥ كانون الثاني ١٩٦٣، و٣، ص١٢-١٤.

(١٠٩) غسان الربيعي، المصدر السابق، ص٨٦.

(١١٠)هيكل، سنوات الغليان، ص٦٥٢.

(١١١) المصدر نفسه، ص٦٥٥.

(١١٢) عبد الرحمن البيضاني،اليمن و ثورة ٢٣ يوليو ، ص٤.

(١١٣) غسان الربيعي، المصدر السابق، ص٩٦-٩٧.

(١١٤) ج.د.ع، تقرير الأمين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في دورته الحادية والأربعين في ٢١ آذار ١٩٦٤، ص١، الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص٤٣١.

(١١٥) احمـد جـابر عفيـف، الحركـة الوطنيـة فـي الـيمن (دراسـة ووثـائق)، (دمشق،١٩٨٢)، ص ١٤٠.

(١١٦) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، المصدر السابق، ص٦٣٣، الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص٤٣٢.

(١١٧) الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة- الجامعة الأمريكية (بيروت،١٩٦٦)، ص٧١٩؛ احمد جابر عفيف، المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٥.

(١١٨) المصدر نفسه، ملحق رقم (١٤) اتفاقية جدة، ص٣٩١-٣٩٤، الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص٤٣٣-٤٣٥.

(١١٩) احمد حمروش، المصدر السابق ، ص٢١٥، احمد جابر عفيف، المصدر السابق، ص١٥١.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ١٤٧-١٤٨.

(١٢١) المصدر نفسه، ص١٤٨، غسان الربيعي، المصدر السابق، ص١٠٠.

(١٢٢) جمـال عبـد الناصـر، التنظـيم والحركـة. (المحاضـرات الخاصـة بـالتنظيم الطليعـي)، الاجتمـاع الثـاني للـرئيس جمـال عبـد الناصـر بأعضـاء المكاتـب التنفيذية لمحافظتي القاهرة والجيزة ١٨ آذار، ١٩٦٦، ص٩٣-٩٤.

(١٢٣) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص٤٣٦.

(١٢٤) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل (١٩٤٥-١٩٦٧)، (بغداد، ١٩٧٩)، ص٣٤١، احمد جابر عفيف، المصدر السابق، ص١٥٠.

(١٢٥) الوثائق العربية لعام ١٩٦٦، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، (بيروت، ١٩٦٧)، ص٥٣٧.

(١٢٦) احمد حمروش، المصدر السابق ، ص٣٥٤.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص٣٥٧-٣٥٨.

(١٢٨) ج.د.ع، تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في دورته الحادية والأربعين، المصدر السابق، ص١٣-١٤.

(١٢٩) نهلة ياسين حمدان، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ترجمة سمير كرم، ط١، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص١٧٦-١٧٧.

(١٣٠) ج.د.ع، تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في الدورة الثالثة والأربعين في ١٥ آذار ١٩٦٥، ص٨-٩.

(١٣١) الوثائق العربية لعام ١٩٦٦، المصدر السابق، ص٦٥٦.

(١٣٢) محمود الشرقاوي، جنوب الجزيرة العربية، (القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٧٦

(١٣٣) سعد موسى مناحي، اليمن الجنوبية من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٣٩-١٩٦٧) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية دار العلوم، (جامعة القاهرة، ١٩٨١)، ص ١٦٧.

(١٣٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٤٦٩٦ محضر اجتماع مجلس الجامعة العربية، الدورة (٢١)، الجلسة (٦)، في ٣٠ حزيران ١٩٥٤، و٥٨، ص ١١٥.

(١٣٥) جريدة البيان، العدد ٦١٦٧، ١٠تموز ١٩٥٤، ص ١.

(١٣٦) سعيد سعيد سوادي الهاشمي، اتحاد الجنوب العربي (١٩٥٩-١٩٦٧) دراسة تاريخه، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية ابن رشد، (جامعة بغداد،١٩٩٩)، ص ٥٥.

(١٣٧) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٤٢.

(١٣٨) د.ك.وملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٤٨٣٠ تقرير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية في ١٨ تموز ١٩٥٤، و٣٣، ص ٥٤-٥٥، سلمان لفتة الزيدي، الاعتداءات البريطانية على اليمن وموقف الجامعة العربية إزائها (١٩٤٥-١٩٦٧) مجلة دراسات يمنية، (جامعة صنعاء،١٩٩٨)، العدد (٥٨)، ص ٢٧.

(١٣٩) اريك ماكر، اليمن والغرب منذ عام ١٥٧١: ت حسين عبد الله العمري، (صنعاء، د.ت)، ص ٢٠١، سعيد الهاشمي، المصدر السابق، ص ٥٦.

(١٤٠) مناحي، المصدر السابق، ص ١٦٢.

(١٤١) المصدر نفسه، ص١٦٢.

(١٤٢)الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ٤٤٢.

(١٤٣) مناحي، المصدر السابق، ص١٧٠.

(١٤٤) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٤٤.

(١٤٥) المصدر نفسه، ٤٤٤.

(١٤٦) اريك ماكرو، المصدر السابق، ص ٢٠١؛ سعيد الهاشمي، المصدر السابق، ص ٥٦.

(١٤٧) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٤٤-٤٤٥.

(١٤٨) محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص ٩٤.

(١٤٩) اريك ماكرو، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(١٥٠) مناحي، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(١٥١) سعيد الهاشمي، المصدر السابق، ص ٧٧.

(١٥٢) صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب اليمن، ط١، (القاهرة،١٩٨٤)، ص، ١٧٢؛ الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٤٧.

(١٥٣) محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص ٩٥.

(١٥٤) مناحي، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(١٥٥) لمعلومات اكثر عن الكتاب الابيض ينظر، المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(١٥٦) احمد حمروش، المصدر السابق ، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(١٥٧) مناحي، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(١٥٨) احمد حمروش، المصدر السابق ، ص ٢٤٥؛ صلاح الدين الحديدي، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(١٥٩) مناحي، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(١٦٠) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص ٣٤٢، الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٥٦.

(١٦١) أحمد حمروش، عبد الناصر والعرب، ص، ٢٤٥.

(١٦٢) باروت، مصدر سابق، ص ٣٥٩.

(١٦٣) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٥١-٤٥٢.

(١٦٤) باروت، المصدر السابق، ص ٣٥٩-٣٦٠.

(١٦٥) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٥٢-٤٥٣.

(١٦٦) محمد علي الشهاري، ثورة ٢٣ يوليو والثورة اليمنية، الكاتب (مجلة)، العدد ١٦٠ في تموز ١٩٧٤، ص ٨٧؛ باروت، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

(١٦٧) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص ٣٤٥-٣٤٦، الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٥٥.

(١٦٨) أحمد حمروش، المصدر السابق ، ص ٢٤٥-٢٤٦.

(١٦٩) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٥٣-٤٥٤.

(١٧٠) باروت، المصدر السابق، ص ٣٦١.

(١٧١) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، المصدر السابق، ص ٣٨٠.

(١٧٢) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٥٧-٤٥٩.

(١٧٣) الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، المصدر السابق، ص ٣٢٤.

(١٧٤) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٦١-٤٦٢.

(١٧٥) أحمد حمروش، المصدر السابق ، ص ٢٤٦.

(١٧٦) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ص ٤٦٣.

(١٧٧) أحمد حمروش، المصدر السابق ،ص ٢٤٦.

(١٧٨) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق ص ٤٦٤.

(١٧٩) أحمد حمروش، المصدر السابق ، ص ٢٤٨.

(١٨٠) الموسوعة الناصرية، المصدر السابق، ٤٧٠.